

محضر نهائي للجلسة العامة الخامسة والسبعين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف
يوم الثلاثاء ٣ آب/ أغسطس ١٩٨٢، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد غاتسيري ماينا (كينيا)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف • ل • اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب • ب • بروكوفيف	
السيد ر • م • تيمر باير	
السيد ف • ف • لوشتشين	
السيد ف • م • غانجا	
السيد ف • م • برياخين	
السيد ف • ل • فاي	
السيد ت • تيرفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف • يوهانس	
السيد ر • غارسيا - مورثان	<u>الأرجنتين</u>
الآنسة ن • ناسمبيني	
السيد د • م • سادلير	<u>استراليا</u>
السيد ت • فندليه	
السيد ه • فيخينر	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن • كلينغر	
السيد و • رور	
السيد ن • سوترسنا	<u>اندونيسيا</u>
السيد ن • ويسنو هويرتي	
السيد ا • دامانيك	
السيد ف • قاسم	
السيد أ • بهرين	
السيد م • ج • محلاتي	<u>ايران</u>
السيد ك • م • اوليغا	<u>ابطالبا</u>
السيد أ • دي جيوفاني	
السيد م • أحمد	<u>باكستان</u>
السيد م • أكرم	
السيد ت • ألطف	
السيد س • أ • دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س • دي كيروز د وارتة	
السيد أ • اونكبلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج • م • نوارفالميس	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ا • سوتيروف	<u>بلغاريا</u>
يو مونخ مونخ في يوثان تون	<u>بورما</u>
السيد ب • سويكا السيد ت • سترو تواز	<u>بولندا</u>
السيد خ • بينا فيد س دي لا سوتا	<u>بيرو</u>
السيد م • فيفودا السيد ل • ستا فينوما السيد أ • تسيط السيد ي • بيرو شيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد م • معاطي السيد غ • هردير السيد ه • تيليكه	<u>الجزائر</u> <u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ا • داتكو السيد ت • ماليسكانو السيد م • ببشير	<u>رومانيا</u>
السيدة ا • ايكانغا كابيبا السيد ا • غوك	<u>زائير</u>
السيد ا • ج • جايا كودي السيد ه • م • غ • سن • باليه اكارا	<u>سري لانكا</u>
السيدة ا • ثورسون السيد ك • ليد غارد السيد ك • م • هيلتينوس السيد ه • برظوند السيد ي • لوند ين السيد ا • أريكسون	<u>السويد</u>
السيد تيان جين السيد يو منغ جيا السيدة دانغ زي يون السيد سووكيه منغ	<u>الصين</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ج • دى بوس	<u>فرنسا</u>
السيد ر • رود ريفس نافارو	<u>فتزويلا</u>
السيد د • س • ماكفيل	<u>كندا</u>
السيد ج • ر • سكينر	
السيد ج • غودرو	
	<u>كوبا</u>
السيد ش • غاتير مينا	<u>كينيا</u>
السيد د • د • دون نانجيرا	
السيد ج • م • كيبوا	
السيد غ • ن • مونيو	
السيد ا • ع • حسن	<u>مصر</u>
الآنسة و • بسيم	
السيد م • الشرايبي	<u>المغرب</u>
السيد ا • غارسيا روبيس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • غونزاليس اى رينيرو	
السيد د • م • سامرهيس	<u>السلطنة المتحدة</u>
السيدة ج • أ • لينك	
الآنسة ج • ا • ف • رايت	
السيد د • ارد هيلغ	<u>بنغوليا</u>
السيد ش • ا • بولد	
السيد ج • ا • ايد جيفرى	<u>بيجيريا</u>
السيد و • أ • اكينسانيا	
السيد ت • أغوي - ابرونزى	
السيد أ • ب • فينكاتسواران	<u>الهند</u>
السيد ش • ساران	
السيدة ل • بورى	
السيد ا • كومبفتش	<u>بنغارييا</u>
السيد ت • غورفي	
السيد ف • قاجدا	
السيد ت • توث	
السيد ف • فان دونغن	<u>هولندا</u>
السيد ه • فاغناكرز	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ل • ج • فيلدز	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد م • د • باسبي	
السيدة م • ونستون	
السيد ر • سكوت	
السيد ي • أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م • تكاهاشي	
السيد ك • تاناكا	
السيد ت • كاواكيتا	
السيد ت • أراي	
السيد م • فرونتش	<u>يوغوسلافيا</u>
	<u>أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي</u>
السيد ر • جايبال	<u>للأمين العام</u>
السيد ف • براساتيغي	<u>نائب أمين لجنة نزع السلاح .</u>

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة الخامسة والسبعين بعد العائة للجنة نزع السلاح •

أعضاء الوفود المحترمين ، اسحوا لي قبل كل شيء أن أعرب عن خالص امتناني لسفير اليابان السيد يوشيو أوكاوا الذي قام ، وفقا للعادة ٩ من النظام الداخلي لهذه اللجنة ، بتسليمي مقاليد رئاسة اللجنة • لقد قام السفير أوكاوا بعمل رائع منذ استلامه رئاسة اللجنة فسي نيسان / ابريل الماضي • وكانت القضايا عشية انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكروسة لنزع السلاح لا تزال على نفس ما كانت عليه من تعقيد واستعصاء على الحل قبل أربع سنوات أو أكثر • ولكنكم يا سيادة السفير بذلتم قصارى جهدكم ، واننا مدينون لكم بالعزقان لما قدمتم للجنة من توجيه وقيادة اثنا هذه الفترة •

وأود أيضا ان أشكر السيد ريخي جايبال ، أمين اللجنة ، والموظفين العاملين بصحبته للخدمات القيمة التي أدوها للجنة منذ ان اجتمعنا هنا لآخر مرة منذ ثلاثة أشهر •

أعضاء الوفود الموقرين ، نظرا لأن هذه الجلسة هي الأولى للجنة نزع السلاح منذ انتهام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكروسة لنزع السلاح ، فلا مناص من الالتفات اليه واستخلاص بعض النتائج • لقد كان امام الدورة قضيتان أساسيتان للمعالجة • كان لديهما استعراض تنفيذ توصيات ومقررات الدورة الاستثنائية الأولى المكروسة لنزع السلاح ، والنظر ، اذا أمكن في اعتماد برنامج شامل لنزع السلاح • وما يدعو لبالغ الأسف انه لم يكتب لاي من هاتين القضيتين حل ناجح على الاطلاق • ويمكن ان يقال ذلك ايضا عن البنود الثلاثة الرئيسية الأخرى في جدول أعمال الدورة ، وهي : تنفيذ اعلان الثمانينات بوصفها العقد الثاني لنزع السلاح ، وزيادة فعالية الأجهزة العاملة في ميدان نزع السلاح ، والتدابير الراجعة لتعبئة الرأي العام العالمي تأييد نزع السلاح •

ونظرا لأن الدورة لم تتمكن من اكمال اعمالها بشأن هذه القضايا فقد قدرت احوالها الى هذه اللجنة والى دورات الجمعية العامة العادية • وهذا التطور يلقي عبئا ثقيلا على كاهل اللجنة خلال هذه الدورة القصيرة ولبضع دورات قادمة كما اعتقد •

لقد خيبت الدورة الاستثنائية الثانية عشرة امل وفد بلادي واني واثق انها خيبت أمل وفود كثيرة أخرى ، ولكن ما شجعنا انما هو تصميم الدورة على عدم تقويض ما تم انجازه في اطار نزع السلاح حتى الآن • كما ان اللجوء الى احوال القضايا التي لم تحل مرة أخرى الى لجنة نزع السلاح والى دورات الجمعية العامة القادمة كان علامة على الايمان بهذه المؤسسة وعلى الثقة فيها • وذلك بوجه تحديا لهذه اللجنة ، لكم أعضاء الوفود المحترمين وللحكومات التي تمثلونها ، تلك هي الطريقة التي يرى بها وفدى التطورات في الدورة الاستثنائية •

لقد سلّمنا قبل بداية الدورة الاستثنائية بأن الظروف التي تعقد فيها لم تكن ظروفًا مواتية • فلا المناخ السياسي ولا التوترات في العالم ينتظر لهما الا مساهم الا بشكل سلبي فسي العداوات الدائرة بشأن قضايا نزع السلاح • ان نزع السلاح ليس عطا يمكن تطويره بمعزل عن القضايا التي تؤثر على الدول من يوم لآخر ، ولكنه امر وثيق الصلة بالتصورات الخاصة بكل دولة عن الأمن ، وبالترتيبات المتخذة لصيانة السلم والأمن الدوليين • واذا لم تبد الترتيبات المتخذة منطوية على ما يوفر الأمن ، واذا كان هناك اى شك في قدرة الأجهزة التي انشئت لتعزيز الأمن

على العمل عندما تدعو الحاجة ، فلا بد للمفاوضات في مجال نزع السلاح عند ذلك من أن تبقى بالضرورة باللغة الصعبة . وهذا الترابط بين السلم والأمن الدوليين وبين نزع السلاح أقرت به الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح وأقرت عنه في الفقرة ١٣ من الوثيقة الختامية التي تنص على ما يلي :

" ولا يمكن ان يقوم سلم وأمن دوليان دائمان على تكديس الأحلاف العسكرية للأسلحة ، ولا تكن المحافظة عليهما اعتمادا على توازن مزعج لقوة الردع أو باعتساق نظريات التفوق الاستراتيجي ، فالسلم الحقيقي والدائم لا يمكن ان يحل الا عن طريق التنفيذ الفعال لنظام الأمن المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، واجراء تخفيض عاجل وملحوس في الاسلحة والقوات المسلحة ، عن طريق اتفاق دولي وتبادل اعطاء القدوة، مما يفضي في نهاية المطاف الى نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، وفي الوقت نفسه ، يجب اقلال أسباب سباق التسلح والتهديدات الموجهة الى السلم ، وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لازالة التوترات وتسوية المنازعات بالطرق السلمية "

ويأمل وفد بلادي أن تظل أوجه الترابط هذه ماثلة في الذهن دائما وأبدا وأن تتم أعمال جديّة لتنفيذ مسألة الأجهزة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزها للمحافظة على السلم والأمن الدوليين . ومما يستأثر بالحيز الأكبر من تفكيرنا ونحن نبدأ دورة اللجنة الصيفية هي المنازعات الناشئة في أجزاء مختلفة من العالم . وفي حين أن هذه ليست مما يقع في ميدان أعمالنا بشكل مباشر ، إلا أنها تؤثر على مداولاتنا ومفاوضاتنا ولذلك ينبغي عمل كل ما يمكن عمله لوضع نهاية لها . ان منع تكرار حدوث الحروب المحلية قد يكون له باع طويل في خفض التوترات ويسهم بالتالي في تحسين المناخ الذي يتفاوض في ظله داخل هذه اللجنة .

والحصيلة التي تمخضت عنها الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح مؤخرا تجعل من الضروري أن تقوم جميع الدول باعادة التأكيد بشدة على الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى والالتزام الكلي بها . كما ان هذه الحصيلة تبرز طابع هذه اللجنة التفاوضي ، الذي ينبغي أن تنفيذ منه جميع دولها الأعضاء ، افادة كاملة . ولا شك في أن مشاكل النطاق والتحقق من الامثال للاتفاقات المعقودة بشأن قضايا نزع السلاح تأتي - في الصميم - من الافتقار الى الارادة السياسية .

وينبغي التماس الطرق المؤدية الى تعزيز فعالية هذه اللجنة بوصفها هيئة تفاوضية لمسائل نزع السلاح . وجدول أعمالنا جدول حافل . فهناك ، ضمن أمور أخرى ، مشاكل البرنامج الشامل لنزع السلاح ، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، التي ينبغي أن تعالجها هذه اللجنة . وسوف يتعين علينا العمل بدرجة اكبر مضاعفة وسرعة .

أعضاء الوفود الموقرين ، لقد عرضت بايجاز مجملا لبعض المشاكل الأساسية التي عجزت الجمعية العامة عن حلها في دورتها الاستثنائية الثانية ، والتي أعتقد انه يتعين على اللجنة التفاوض بشأنها جديا في دورتها الحالية . وهناك مشروع برنامج لأعمال الجلسات العامة لهذه اللجنة سيستم على جميع الوفود بعد ظهر هذا اليوم . وأمل أن تتمكن من اقراره في جلسة

اللجنة القادمة ، يوم ٥ آب/ أغسطس ، بحيث يمكننا البدء بأعمالنا دون ابطاء • ان دورة لجنة نزع السلاح هذه ستكون دورة قصيرة نسبيا وينبغي لنا ، لهذا السبب ، الاستفادة من كل ساعة متاحة لنا •

أما عن انشاء أو إعادة انشاء افرقة عاملة مخصصة وعن تنظيم اعمالها ، فقد اجريت مشاورات غير رسمية وسوف نناقش أمرها بعد ظهر هذا اليوم •
ان وفد بلادي بأجمعه في خدمتكم وهو على أهبة الاستعداد للمعاونة بكل طريقة ممكنة لاجراز التقدم في أعمالنا •

وبودي توجيه تحية حارة ترحيبا بممثل رومانيا ، السفير داتكو ، الذي ينضم اليوم لأول مرة الى اللجنة بوصفه رئيسا لوفده • والسفير داتكو دبلوماسي عظيم الحنكة عمل مؤخرا كرئيس لوفد بلاده الى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وعمل ، قبل ذلك ، مثلاً دائماً لبلاده في نيويورك • وكان في السابق مثلاً دائماً لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، وكذلك رئيس وفد بلاده الى مؤتمر لجنة نزع السلاح • واني على ثقة من ان توسعنا الاتحاد على خبرته الواسعة أثناء معالجة المهام المعقدة المطروحة أمام اللجنة • وأود ايضا الترحيب مرة ثانية بوجود السيدة انغا ثورسون رئيسة الوفد السويدي بيننا ، وسوف تتوجه اليوم بالحدوث الى اللجنة •

وأود الاعراب ايضا عن تقديراتنا لوجود زملاء نزع السلاح لعام ١٩٨٢ معنا اليوم • وقد بلغني ان الجزء الخاص بجنيف من برنامج الزمالة ابتداء في ١٢ تموز/ يولييه وسوف ينتهي في ٣٠ آب/ أغسطس • وسوف يحضر زملاء نزع السلاح جلساتها العامة خلال اقامتهم في جنيف • واني ، باسم اللجنة ، أقدم اليهم تحية ترحيب حارة واتمنى لهم افضل نجاح في دراساتهم •

استاذن الآن في استعراض انتباه الوفود الى الوثيقة CD/300 وعنوانها " رسالة مؤرخة في ٣ آب/ أغسطس موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة الى رئيس لجنة نزع السلاح بحيل بها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح " التي عمتها الأمانة اليوم •

لدي في قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو المكسيك وكندا والاتحاد السوفياتي والهند والسويد والبرازيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية •

أعطي الكلمة الآن لأول المتحدثين في القائمة ، ممثل المكسيك العوقر ، سعادة السفير غارسيا روبليس •

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالأسبانية ومترجمة عن الانكليزية) :
السيد الرئيس ، أود استهلال كلمتي بالاعراب عما يحسن به وفد بلادي من خالص الارتياح وهو يراكم تتراسون لجنة نزع السلاح خلال هذا الشهر الأول من دورتنا الصيفية لعام ١٩٨٢ • ان جميع من اسعدهم الحظ مثلي في رؤيتكم وأنتم تعملون لا في لجنة نزع السلاح هنا فحسب ولكن ايضا في الجمعية العامة في نيويورك ، يعلمون ان دفعة توجيه أعمال اللجنة هي في أيد امينة جدا • ولما كان التقليد المتبع ، كما نعرف جميعا ، ان يقوم الرئيس الخلف قبل توليه منصبه بالتشاور مع الرئيس السلف فاني أحقد ، شخصيا ، أنني ما كنت لأوفق في سلف أفضل منكم ايتشاور معه في نهاية هذا الشهر • وأود ايضا الاعراب - أو بالأحرى اكرر الاعراب - عن تهاني للسفير اوكلوا ،

مثل اليابان الموقر • اننا جميعا نعلم كيف نهض على أحسن ما يرام بمهامه هنا خلال الشهر الأخير من الدورة الربيعية • ولكن من حضروا منا دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية التي عقدت مؤخرا بوسعهم أيضا ان يشهدوا بالطريقة الرائعة التي تصرف بها هناك كرئيس للجنة • وأخيرا أود الانضمام مخلصا الى كلمات الترحيب التي وجهتموها هنا الى السفير داتكو • انسه بنضم الينا هنا الآن فقط ، ولكنه بالنسبة لعدد منا ، كما ذكرتم ذلك نفسك ، صديق قديم من نيويورك ، حيث كان مثلا دائما لبلاده لعدد من السنوات • وانها لسعادة كبرى لي ، ولا شك ، ان ارى بيننا مرة أخرى زميلتنا وصدیقنا الموقرة ، السيدة ثورسون ، ومن دواعي غطتي أن أعرف أيضا ان زملاء نزع السلاح هم معنا مرة أخرى هنا في هذا الصيف •

سبق لي ، في بداية الدورة الأولى لهذا " المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف والوحيد لنزع السلاح " يوم الأربعاء في ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، أن ألقيت البيان التالي المتعلق بالوثيقة الختامية التي دوت فيها نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، التي عقدت في ربيع عام ١٩٧٨ والتي ، كما تعلمون ، أنشأت لجنة نزع السلاح :

" قلما كتب للأمم المتحدة أن تلجج في أي وقت مضى ، بل وأن تنجح بتوافق في الآراء - بضم فرنسا والصين - في اعتماد وثيقة بهذا الشمول تعلن بشكل قاطع سلسلة من النتائج أو الأحكام - التي سيكون من المستحيل في المستقبل ان توضع دقتها أو طبيعتها الملزمة ، حسب الحالة ، موضع التساؤل - كتلك التي ورد تعريفها في العبارات القاطعة التي تقول •• ان زيادة الاسلحة ، وخاصة الاسلحة النووية ، لا تساعد على تعزيز الأمن الدولي ، بل هي على العكس توهمه ، وان الترسانات النووية الحالية واستمرار سباق التسلح يهددان بقاء الجنس البشري ذاته ، وان هناك علاقة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية ، وانه ينبغي لأية موارد يفرج عنها نتيجة لتنفيذ تدابير نزع السلاح أن تستخدم في ردم الفجوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والنامية ، وان للأمم المتحدة ، بعقضى العيثاق ، دورا مركزيا ومسؤولية اساسية على صعيد نزع السلاح وان على الدول الأعضاء جعل الأمم المتحدة على علم واف بجميع الخطوات المتخذة خارج رعايتها سواء أكانت من جانب واحد ام ثنائية ام اقليمية ام متعددة الاطراف " •

أما النتائج التي أسفرت عنها الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح التي عقدت لتوها في مقر الأمم المتحدة فكانت مختلفة جدا • ذلك أن الجمعية العامة قد فشلت في الواقع وبشكل يرثى له في تحقيق ما ظلت تعتبره بحق منذ البداية انه غرضها الأساسي وهو : اقرار برنامج شامل لنزع السلاح يعكس بأمانة المتطلبات التي تجسدها الفقرة ١٠٩ من الوثيقة الختامية •

ولم يكن مرجح الاخفاق بالطبع أي افتقار الى التنظيم أو الدأب او التصميم • فقد أنشأت اللجنة المخصصة للدورة الاستثنائية الثانية عشرة في جلستها الثانية المنعقدة في ١٤ حزيران / يونيو ، فريقا عاما مفتوح باب العضوية مسؤولا عن البرنامج الشامل لنزع السلاح • وبإدارة الفريق - الفريق العامل الأول ، الذي كان لي شرف رئاسته - فورا الى انشاء اربع مجموعات للصياغة ، مفتوحة باب العضوية ايضا لمحاولة التوصل الى اتفاق على نص لشتى فصول البرنامج ، على اساس مشروع النص ، الذي جاء ثمره عامين من العمل ، والذي سبق أن احالته لجنة نزع السلاح الى الجمعية العامة •

وليس من المناسب في هذا المقام تقديم سرد مفصل للجهود التي لم ينقطع بذلها لأكثر من ثلاثة أسابيع في الميثاق التي ذكرتها وفي شتى المشاورات غير الرسمية الاضافية محاولة منا تحقيق الهدف المنشود . ويكفي التذكير بايجاز بأن الفصول عن " الأهداف " و " الأولويات " كانت موشكة على الاكمال ، وبأن تقدما كبيرا جدا أُحرز في الفصل المتعلق " بالمبادئ " وأيضاً ، وان يكن بدرجة أقل ، بالفصل المقرر تسميته " الأجهزة والاجراءات " ، وبفصل اضافي يشتمل على مواد مستمدة من الفصل السابق في مشروع جنيف ، عن موضوع " التحقق " .

وبالاضافة ، كان أمام الفريق العامل الأول في جلسته الرابعة مشروع " مقدمة " شعرت بصفتي رئيس الفريق العامل أن من المناسب اعداده . ولم يكن مثاراً أي اعتراض أيضاً رغم عدم وجود وقت يكفي لأن بنال ما يستحقه من نظر .

ومن ناحية أخرى ، تبين ان الجزء من البرنامج الذي يتعلق " بتدابير نزع السلاح " ، وعلى الأخص التدابير الواردة في الفرع المسمى " الأسلحة النووية " بشكل حاجزاً منيعاً يعترض سبيل تحقيق أي توافق في الآراء . ولا أريد في هذا الصدد ايضاً الضي بتعمق وراء شتى العناصر التي لعبت دوراً فعالاً في الافضاء الى الحميلة المؤسفة التي نواجهها . بل سوف أعيده ببساطة ما قلته في الجلسة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية في ١٠ تموز/ يولييه ، عندما أُعربت عن اعتقادي الراسخ في أن أعضاء المجموعة المعروفة " بمجموعة ال٢١ " - التي يعتبر المكسيك عضواً فيها والتي تضم ، كما تعلمون ، جميع البلدان الأعضاء في لجنة نزع السلاح التي لا ترتبط بأي من الحلفين العسكريين الكبيرين - يمكنهم ولا شك أن يكونوا مستريحي الضمير لأنه ، كما قلت في حينه ، وضربت عدداً من الأمثلة الواقعية التي لا تدحض ، لم يسبق ، على الأرجح ، ان كانت هناك أي فرصة على الاطلاق في تاريخ مفاوضات نزع السلاح التعددة الأطراف قدّم فيها أحد الأطراف تنازلات هامة عديدة بالقدر الذي فعلته مجموعة ال٢١ خلال الفترة الوجيزة للمفاوضات التي جرت اثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

ولا يسعني الا أن أشير ايضاً الى الشعور بالمفاجأة الذي اعتراني لا وحدي فقط بل واعتري كثيرين غيري من مثلي بلدان العالم الثالث عندما قام وفد دولة عظمى ، بعد أن أعلن في العداولة العامة " أننا بحاجة الى الأعمال لا الأقوال " وأنه " ينبغي لنا أن لا نخلط بين توقيع الاتفاقات وبين حلّ المشاكل " لأن " الاتفاقات لا تعزز السلم بالشكل الصحيح الا عندما يلتزم بهما " فاتخذ بعد ذلك بفترة وجيزة موقفاً يتناقض بشكل سافر مع تلك البيانات التي أعلنت في ١٧ حزيران/ يونيو على أعلى المستويات ، والواقع أن مسألة الاجراء الذي ينبغي اتخاذه بصدد حظر تجارب الأسلحة النووية ربما كانت هي التي تشكل العنصر الحاسم في فشل الجمعية العامة فيما يتعلق بالبرنامج الشامل لنزع السلاح .

ان الموقف الذي تم اعتماده كان ، في اعتقادنا ، على تناقض جلي مع الالتزامات التي قدمت في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب منذ ٢٠ عاماً تقريبا والتي تعرب ديباجتها عن التصميم على " تحقيق وقف جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية الى الأبد " وهو تعهد استوجب التكرار خصيصاً بعد ذلك بخمس سنوات في ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وينعكس ولا شك في المادة السادسة من تلك المعاهدة . وفضلاً عن ذلك ، ينبغي أن لا يغيب عن الذهن أن نفس الدولة العظمى أقرت - لا عن طريق المشاركة في توافق للأراء ما قد يعني أحياناً مجرد موافقة سلبية ، ولكن باتخاذ اجراء ايجابي لا لبس فيه من خلال التصويت بالموافقة - اتخاذ

الجمعية العامة للأمم المتحدة ثلاثة قرارات منفصلة في ثلاث سنوات متتالية (القرارات ٢٨/٢٢ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ و ٣٣/٦٠ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ و ٣٤/٧٣ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، تحت الدول الثلاث التي كانت تجرى مفاوضات - وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي - أولاً ، على " التعجيل بمفاوضاتها بهداف الخروج منها بنتيجة ايجابية في أقرب وقت ممكن " وثانياً ، احالة النتائج مباشرة بعد ذلك إلى لجنة نزع السلاح ، وفي الوقت نفسه رجيت الجمعية العامة هذه اللجنة أن تبدأ مفاوضات بشأن المعاهدة موضع البحث " بأقصى سرعة " ، " كأمر له أعلى أولوية " أو " فوراً " ، أو ما شتم تفضيله من عبارات ورد استخدامها في القرارات الثلاثة مرات عديدة .

ومن الطبيعي أن يكون حقاً سيادياً لكل دولة تقرير المبادئ الخاصة بسياساتها الخارجية . بيد أن من واجبها الذي لا مناص منه أيضاً تجاه المجتمع الدولي أن تحيط هذا المجتمع علماً بما يمكن أن يتوقعه بالنسبة لتطبيق تلك المبادئ . لقد سمعنا من يقول أثناء العداولة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية القريبة العهد ، على لسان السيدة ايليانور روزفلت ، ان وعود الطغاة فقط " هي التي تتناقض مع أفعالهم عميق التناقض " . وإذا كان ما يريد ذلك البلد هو دفع عجلة سباق التسلح النووي دونما حدود ، فيتعين عليه عندئذ أن يقول ذلك بصراحة . ان الحملة العالمية لنزع السلاح تلك التي حظيت المكسيك باتخاذ العادرة فيها منذ عامين ، والتي قامت الجمعية العامة بشنها رسمياً في جلستها الافتتاحية منذ عهد قريب ، كان هدفاً المحدد توفير معلومات موثوقة لشعوب العالم - شعوب أوروبا والولايات المتحدة السّتي تظاهرت بملايينها للعراب عن رغبتها في السلم ونزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي .

ان الاسلحة النووية ، كما ذكرت الجمعية العامة بحق في دورتها الاستثنائية لعام ١٩٧٨ ، اذا كانت تشكل خطراً على بقاء الجنس البشري ذاته ، فمن الجلي " أن لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح " . ويكون مجرد أمر طبيعي ، عندئذ ، بالنسبة لتلك الدول الحريصة على أن تكون الناطقة الصحيحة باسم شعوبها أن يقر في ذهنها انه ليس حقاً جلياً لها فحسب بل وواجباً حتمياً عليها ايضاً ان تحلل برصانة وبموضوعية الأسباب التي من اجلها لا يزال من غير الممكن حتى الآن ، وبعد ربع قرن من المناقشات في الأمم المتحدة وفي شتى هيئات نزع السلاح التفاوضية ، الاتفاق على معاهدة تحظر جميع تجارب الأسلحة النووية مرة واحدة وإلى الأبد . ومن المفيد ، في اعتقادي ، لأغراض مثل هذا التحليل ، النظر في بعض الآراء والوقائع القريبة العهد ذات المغزى الخاص ، التي سأذكرها الآن .

في كتاب عنوانه " الوهم النووي والحقيقة النووية " ظهر في محلات بيع الكتب فيما كانت الجمعية العامة مجتمعة منذ عهد قريب ، كتب اللورد سوللي زوكيرمان ، وهو بلا شك أحد أفضل الثقة في هذا الموضوع ، ما يلي :

" في تموز / يولييه ١٩٥٩ [وهو عام يقع في فترة الوقف الاختياري ١٩٥٨-١٩٦١] كتب هارولد ماكملان يقول : ' يبدو ان الأمريكيين ... يتحولون الآن ضد ابرام اتفاق شامل (بما في ذلك التجارب تحت الأرض) وهذا ، ان صح ، أمر فاجع ' ثم ذكر فيما بعد : ' والسبب الحقيقي هو أن اللجنة الذرية والبنطاغون حريصان جداً على الضي فسي اجراء التجارب (كبيرها وصغيرها) لأجل غير مسمى حريصاً منهما على صقل فن الأسلحة النووية واتقانه ' "

وفي معرض التوسع في ملاحظات ماكميلان المذكورة أعلاه ، والتي يقتبسها لورد زوكيرمان في كتابه ، يضيف بعضاً من تعليقاته الخاصة فيقول :

" وأحد الأسباب التي كان من أجلها الأميركيون بهذا الحرص الشديد على مواصلة تجارب الرؤوس الحربية النووية هو أنهم ، في الوقت الذي كانت تجرى فيه محادثات حول حظر التجارب ، كانوا منهكين في برنامج ضخم لتطوير القذائف التسيارية • ولم يكن من المفاجيء ان يرد الروس على ذلك بتكثيف قذائفهم • وجاء هذا ليضيف بعدا جديدا الى سباق التسلح ، كما فعل حلم استنباط شبكات قذائف مضادة للقذائف التسيارية •••

" وفي ١٩٦٤ ، بعد عام من توقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، نشر يورك وويسنر ، اللذان كانا مشتركين مع الرئيسين ايزنهاور وكيندي في صميم المداولة ، المقال الذي سبق لي الاشارة اليه ، وقال فيه ان ضمان الأمن القومي لا يحتاج الى اجراء المزيد من التجارب النووية " •

وبودي أن اكرر ذلك القول الأخير للتأكد من ان الاعضاء قد سمعوه : ان يورك وويسنر اعلنا ان ضمان الأمن القومي لا يحتاج الى اجراء المزيد من التجارب النووية ، وبضي اللورد زوكيرمان قائلاً :

" وفي نظرهما ، أن الزيادة في القوة العسكرية التي قد تنجم عن المزيد من اجراء التجارب وعن التوسع في زيادة الأسلحة النووية ، عرضة لأن تسفر ، في الشرق والغرب معا ، عن نقصان في الأمن القومي • انهما يحكمان ، وهو حكم جدير بالاعتبار يصدر عن رجلين من أهل الاختصاص كانت جميع الحقائق تحت تصرفهما ، بأن مواصلة سباق التسلح النووي لا توفر اي مهرب من هذا التناقض العجيب " •

ذلك ما كانت عليه الحال في النصف الثاني من الخمسينات وفي النصف الأول من الستينات ، ولا يبدو ان الأمور تغيرت كثيرا ، كما يتضح ذلك من مقال افتتاحي ظهر في جريدة " النيويورك تايمس " منذ عشرة أيام فقط ، أي في ٢٣ تموز/ يولييه • ذلك ان المقال ، الذي يحمل عنوانا وصفيا حيا ، " الرمال النووية تغطي العيون " يتضمن ، بين جملة أمور ، الأقوال التالية :

" لقد تجنبت الحكومة لمدى ١٨ شهرا اجراء مفاوضات لحظر التجارب ، ومن الجلي ان لا مصلحة لها في المعاهدة برمتها • وهذا أمر في منتهى السوء بالنسبة للعلاقات الأمريكية - السوفياتية ولقضية عدم الانتشار • فقد كان لفرض حظر شامل أن يفعل الشيء الكثير للمساعدة في عدم تشجيع أمم أخرى على السعي وراء الأسلحة النووية ، دون أن يشكل خطرا كبيرا على أي من الدولتين •

" ان رؤساء الأركان المشتركة لا يتحولون عن اصرارهم على أن اجراء التجارب أمر جوهري لتطوير الأسلحة وللاطمئنان الى موثوقية الرؤوس الحربية القديمة ، وما يعزز من معارضتهم هي مختبرات الأسلحة في أمريكا ، التي تخشى على مستقبل أعمالها اذا حرمت من حق اجراء التجارب • ولكن هناك أجوبة وجبهة على دواعي القلق هذه لا تكلف الحكومة نفسها حتى مشقة التداول فيها ، انها تأخذ جانب رؤساء الأركان

وتستخدم قصصا مفضعة قديمة حول عدم كفاية التحقق ارباكا منها للكونغرس وللجمهور "

ويواصل هذا المقال المنشور في " النيويورك تايمس " فيذكر :

" واذن ، لن تكون هناك عقبة كئود في وجه رصد الامتثال • ان الاتحاد السوفياتي قطع شوطا اطول من أي وقت مضى في قبول صناديق رصد خاضعة للرقابة الأمريكية تضعها واشنطن حيثما شاءت وفي قبول فكرة التفتيش الموضوعي تحديا منه "

" ان فرض حظر شامل سيعيق ادخال تحسينات على تصميم الرؤوس الحربية ، وذلك محط الاهتمام الأمريكي ، وعلى قوة التفجير ، وهي محط الاهتمام السوفياتي . وسوف يعمل ايضا وبالتدرج على تآكل الاطنان الى موثوقية الرؤوس الحربية المخزونة فوق الرفوف • ولكن ذلك غير مهم الا للاستئثار بتوجيه الضربة الاجهاضية الأولى . ذلك ان الاستراتيجيين الأمريكيين الذين يشعرون بأنهم عرضة لمثل هذه الضربة سيكسبون الأمن بالفعل من فرض حظر شامل " .

تلك هي نهاية الاقتباس من مقال افتتاحي ظهر في " النيويورك تايمس " في ٢٣ تموز / يولييه منذ عشرة أيام .

لقد ذكرت الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، وبعد الاعراب عن أسفها لعدم تمكنها من اعتماد برنامج شامل لنزع السلاح ، انها ترى مبررات مشجعة في تأكيد جميع الدول الأعضاء من جديد تأكيد اجماعيا ومطلقا لسريان الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، وفي التزامها الرسمي بها وتعهد ما باحترام الأولويات في مسألة مفاوضات نزع السلاح كما اتفق عليها في برنامج العمل الوارد في تلك الوثيقة • ويعسد ذلك بفترة وجيزة ذكرت الجمعية العامة في نفس تلك الاستنتاجات ما يلي :

" ولقد اكدت الدول الأعضاء تصميمها على مواصلة العمل من أجل الانتهاء العاجل من المفاوضات المتعلقة بالبرنامج الشامل لنزع السلاح واعتماده ، وهو البرنامج الذي سيضم جميع التدابير التي يعتقد باستصوابها لضمان أن يصبح هدف نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة حقيقة واقعة في عالم يسوده السلم والأمن الدوليان ويتم فيه تعزيز وتدعيم نظام اقتصادي دولي جديد • وتحقيقا لهذه الغاية يحال بموجب هذا مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح الى لجنة نزع السلاح ثانية مشفوعا بالآراء التي تم الاعراب عنها والتقدم الذي أحرز في هذا الموضوع في الدورة الاستثنائية • ويرجى من لجنة نزع السلاح أن تقدم مشروعا منقحا للبرنامج الشامل لنزع السلاح الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين " .

وفي اعتقادنا ان الجمعية العامة كانت على صواب في عدم توقعها من لجنة نزع السلاح اتخاذ اي اجراء خلال السنة الحالية • لأننا مقتنعون بأن مصير البرنامج الشامل لنزع السلاح سوف يتوقف في المقام الأول ، لا على اللجنة بل على " الارادة السياسية " لعدد قليل من أعضائها وفي آخر العطاف ، اذا جاز القول ، ربما حتى على الارادة السياسية لعضو واحد بمفرده . من الأعضاء لا يزال على أرجح الاحتمالات غير مستعد لاتخاذ القرارات الضرورية ، هذا اذا كان

للبرنامج أن لا ينطوى على أى تراجع مهما كان ضئيلا بالنسبة للوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ ، وهو الأمر الذى تعتبره وفود كثيرة ، بما فى ذلك وفدنا ، أمرا جوهريا •

اننا نأمل ان يكون من الممكن ، خلال الأسابيع الستة القادمة التي تشكل جملة ما يسمى بدورة لجنة نزع السلاح الصيفية ، أن نشخص ما هو عليه الموقف بالضبط فى هذه المسألة والكيفية التي قد يمكن ان يتطور بها فى المستقبل • وينبغي أن يمثل فى الذهن ان الفريق العامل المخصص للبند ١ من جدول أعمالنا ، " حضر التجارب النووية " ، سيبدأ أعماله للمرة الأولى • وموقف وفدى من مسألة " التحقق " التي نالت الأولوية فى ولاية ذلك الفريق هو موقف معروف جيدا • وهو يتطابق أساسا مع الموقف الذى أعرب عنه الأمين العام للأمم المتحدة دون سواه ، عام ١٩٧٢ عندما أعلن لمؤتمر لجنة نزع السلاح :

" فى اعتقادى أن جميع الجوانب التقنية والعلمية من المشكلة قد استكشفت تماما بحيث أصبح التوصل الى اتفاق نهائي لا يستلزم الآن الا اتخاذ قرار سياسي ••• " " وعندما يأخذ المرء وسائل التحقق الحالية فى الاعتبار ••• يصبح من الصعب فهم سبب تزايد الابطاء فى التوصل الى اتفاق بشأن فرض حظر على التجارب تحت الأرض ••• " "

" ان الأخطار الكامنة فى مواصلة اجراء تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض تفوق كثيرا أية أخطار يمكن أن تنشأ عن وضع نهاية لهذه التجارب " •

ذلك ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة هنا عام ١٩٧٢ ، وكما نعرف جميعا ، فانه كرر ذلك القول خصيصا لدى تقديمه تقرير الخبراء عام ١٩٨٠ •

وهكذا ، يكون من الواضح أن قبول تلك الولاية كان معناه تقديم تنازل كبير من جانبنا وانه لم يكن بوسعنا تقديم ذلك التنازل ، كما قلت فى بياني فى ٢١ نيسان / ابريل الفائت ، فى الجلسة الثالثة والسبعين بعد المائة للجنة ، الا لأن الفريق العامل ، كما ورد فى ولايته " سوف يراعى جميع المقترحات القائمة والبيانات المقبلة ويرفع الى اللجنة تقريرا عن تقدم أعماله قبل اختتام دورة ١٩٨٢ " كذلك ، كما ورد فى تلك الولاية ايضا " لأن اللجنة سوف تتخذ بعد ذلك قرارا بشأن سبل العمل اللاحقة بغية الوفاء بمسؤولياتها فى هذا الصدد " •

ونحن نأمل للدولة العظمى التي سيكون موقفها من هذه المسألة فى نظرنا ، وكما قلت سابقا ، موقفا حاسما بالنسبة لعصير البرنامج الشامل لنزع السلاح ، أن تكون قادرة بدورها على ابداء المرونة الضرورية بحيث يمكنها اتخاذ موقف بشأن مضمون ذلك الموضوع يتوافق مع الالتزامات المقدمة فى معاهدتي ١٩٦٣ و١٩٦٨ اللتين أشرت اليهما ومع الموقف المؤيد الذى اتخذته تلك الدولة بتصويتها بالموافقة على قرارات الجمعية العامة الثلاثة التي أشرت اليها ايضا على وجه الخصوص •

بذلك فقط ستكون اللجنة قادرة — ونرجو أن تكون كذلك — على أن ترفع الى الجمعية العامة فى العام القادم ، فى دورتها العادية الثامنة والثلاثين ، مشروعا منقحا للبرنامج الشامل لنزع السلاح حديرا بعقد دورة استثنائية ثالثة للجمعية العامة تكرر لنزع السلاح •

الرئيس : أشكر ممثل المكسيك على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها السيد
الرئاسة • الكلمة الآن لممثل كندا الموقر ، سعادة السفير ماكفيل •

السيد ماكفيل (كندا) : أود قبل كل شيء الترحيب بكم رئيسا للجنة نزع السلاح
لشهر آب/ اغسطس • ومما يسعدنا أن نراكم في سدة الرئاسة • ثمة وفود كثيرة عملت معكم في
نيويورك وهنا في جنيف في مسائل نزع السلاح ، كما أود انتهاز هذه الفرصة لأشكر السفير أوكاوا
على ما بذله من جهود كبرى بوصفه رئيس اللجنة في شهر نيسان / ابريل حيث حرص على اعداد
اللجنة لرفع مستوى اسهامها في الدورة الاستثنائية الثانية الى أقصى ما يمكن • ثمة الكثير مما
يتوقع للجنة أن تفعله اثناء هذه الفترة • ولذلك ، فان قدرا كبيرا من المسؤولية يلقى على
عاتقكم • ان من دواعي الغبطة دائما رؤية زميل من الكومنولث في مقعد الرئاسة • واننا ننشد
الاسهام في نجاحكم ، وفي الوقت نفسه ، أود الترحيب بانضمام السيد بنسبل الى أمانة لجنة
نزع السلاح • وهو يحمل معه خبرة ستجدي للجنة نفعاً •

في احدى الجلسات العامة للجنة نزع السلاح قبل تعليق جلساتها في الربع الماضي ،
أشرت الى مسؤوليتها الفريدة - مسؤولية التفاوض • ان الجمعية العامة لا تقوم ، في دوراتها
العامة ، بالتفاوض ، كما ولم يكن ذلك في الواقع وظيفة دورتها الاستثنائية الثانية لنزع السلاح •

والدورة الاستثنائية ، رغم نواقصها ، أعادت التأكيد على الدور الخطير الذي تلعبه لجنة
نزع السلاح في عملية التفاوض المتعددة الأطراف بشأن اتفاقات تحديد الاسلحة ونزع السلاح •
والواقع ، ان الدورة الاستثنائية اعادت التأكيد ، بعدد من الطرق ، على الثقة التي يضعها
المجتمع الدولي في هذه المنظمة ، لذلك ، أفلا ينبغي لنا التطلع سراعا الى المستقبل ؟ أفلا
يتعين أن نبني خاصة على أساس المجالات التي تم فيها بالفعل احراز تقدم جوهري ؟

اننا ، ونحن نخطط اعمالنا لهذه الدورة الصيفية القصيرة ، بحاجة الى التدقيق في
المحافظة على مواردنا • ويتعين على اللجنة ، في نظرنا ، أن تركز اهتمامها الرئيسي على ثلاثة
مجالات موضوعية - مجال الأسلحة الكيماوية ، ومجال فرض حظر شامل على التجارب ، ومجال
الفضاء الخارجي •

أما القضايا الأخرى كضمانات الأمن السلبية والأسلحة الاشعاعية والبرنامج الشامل لنزع
السلاح فينبغي ، في نظرنا ، منحها قدرا من المعالجة اقل تركيزا • وفي حالة ضمانات الأمن
السلبية والأسلحة الاشعاعية ، تفيد المناقشات التي جرت في دورتنا الربيعية أنه ، وان كان من
اللازم ان تظل هذه المسائل قيد الاستعراض في اللجنة ، فان اجراء مزيد من المشاورات خارج
اللجنة وفيما بين الوفود منفردة قد يعطي أكثر النتائج ثمرا •

لقد عهدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح الى لجنة نزع
السلاح بالضي في مزيد من الأعمال بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح • ولكن الخبرة المستفادة
من الدورة الاستثنائية الثانية ، بل وتلك المستفادة داخل اللجنة في الربع الماضي ، تفيد بأنه
قد تكون هناك فائدة الآن من وجود فترة " تجميد " وبدلا من المباشرة فورا باستئناف جهودنا
للتوصل الى برنامج شامل لنزع السلاح يحظى بالرضى المتبادل ، فربما يكون الوقت قد أوف للتفكير
في المواقف الوطنية واعادة رسمها ، بحيث يمكن الانطلاق قدما عندما يحين الوقت المناسب •

والآن ، أود الإشارة بايجاز الى مشاكل تتصل بعملنا بشأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية والفريق العامل للحظر الشامل للتجارب وبنود الفضاء الخارجي •

أما عن الأسلحة الكيميائية ، فاني أود التذكير بعبارات رئيس وزراء بلادي في الدورة الاستثنائية الثانية حيث قال " نظرا لما يوجد في كثير من منظومات الأسلحة الجديدة من تعقيد ومن خصائص فان الوسائل التقنية الوطنية قد لا تكون كافية للتحقق من اتفاقات تحديد الأسلحة ونتج السلاح • ومن ثم ، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينكب على التحقق بوصفه أحد أهم العوامل في مفاوضات نتج السلاح في الثمانينات " • وليس ثمة مكان آخر خليق بهذه الملاحظة أكثر من جهودنا المبذولة لانجاز اتفاقية اسلحة كيميائية • هناك الكثير مما تم انجازه في عهد رئيسي الفريق العامل للأسلحة الكيميائية السابقين ، السفيرين أوكاوا ولید غارد ، ثم جاء السفير سوبكا لضيف بالفعل اسهامه الخاص لحرار هذا التقدم • وقد بلغنا الآن النقطة التي أصبح واضحاً فيها ان نجاح جهودنا سوف يتوقف على درجة الاتفاق الموجود على اتخاذ تدابير مناسبة للتحقق • وتلك ، واكرر ، هي القضية الرئيسية المطروحة أمام اللجنة الآن •

لقد نظرنا باهتمام كبير في مقترحات الاتحاد السوفياتي المتعلقة بالتحقق من اتفاقية للأسلحة الكيميائية والتي أعلنها وزير الخارجية غروميكو في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية • واننا نتطلع الى استكشاف هذه المقترحات بشكل مفصل خلال الدورة الحالية للجنة نتج السلاح • ونود ان نستكشف بوجه خاص تلك الأحكام المتعلقة " بتحقيق موضعي على أساس يحض بالقبول " • وتمشياً مع أهدافنا في تحقيق مزيد من التقدم نحو اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، سيتم توفير الخبرة الكندية للمناقشات التقنية بشأن مسائل التحقق لفترة أطول مما جرى في الماضي •

ومن دواعي سرورنا ان الفريق العامل المعني بفرض حظر شامل على التجارب سيبدأ اعماله في هذه الدورة • وفي اعتقادنا ، ان من مصلحة هذه اللجنة ككل أن يبدأ النظر موضوعاً فسي البنود الواردة في ولايتها بأسرع وقت ممكن • غير أننا نسلم بأن اي بحث متعمق لقضايا كثيرة قد يكون له ، نظراً لقصر هذه الدورة ، ان ينتظر دورتنا لعام ١٩٨٣ • وفي غضون ذلك ، سيجتمع فريق خبراء الظواهر الاهتزازية المخصص من ٩ الى ٢٠ آب/ أغسطس ، وسيجي انشاء الفريق العامل لفرض حظر شامل على التجارب لضيف الى فريق خبراء الظواهر الاهتزازية المخصص بعدا من الاهمية الاضافية • وأود التذكير بأن كندا لعبت دوراً نشطاً خلال السنوات الست في تطویر تبادل البيانات عن الظواهر الاهتزازية على الصعيد الدولي ، وهو ما ظل يمثل المسؤولية الأساسية لفريق خبراء الظواهر الاهتزازية المخصص • وفي الشهور القادمة ستكون كندا قادرة على الانضمام الى تلك البلدان التي تبادل البيانات على أساس مؤقت ، وبهذه الطريقة ستكون بلداً آخر مشتركاً في تبادل البيانات من البداية الى النهاية • وفي اعتقادنا أن هذا التبادل يمكن — وينبغي له — ان ينفذ قبل انجاز معاهدة للحظر الشامل للتجارب •

لقد ظل خطر سباق التسلح في الفضاء الخارجي يشغل المجتمع الدولي لبعض الوقت • والواقع أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعترفت للجنة نتج السلاح بمسؤوليتها في معالجة هذا الموضوع • ونعتقد باديء ذي بدء ، أنه ينبغي للجنة تعريف أبعاد هذه المشكلة • ولهذه الغاية ، ننوى المشاركة بنشاط في قيام اللجنة هذه الدورة الصيفية بالنظر في القضايا الوثيقة الصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

لقد أفردت البنود السالفة الذكر بوصفها البنود الهامة لتكون موضع المعالجة من جانب اللجنة في هذه الدورة الصيفية القصيرة • وهناك في الواقع بنود أخرى في جدول أعمالنا • ومهما يكن وقتنا من القصر ، فينبغي لنا تناول واحد من أهم هذه البنود المتبقية ، وهو البند الذي يتصل بتنظيم لجنة نزع السلاح وبالعضوية فيها ، ان فعالية سر هذه الهيئة معرضة للخطر • واننا متفقون مع من يذهب الى القول بأن من الضروري إعادة النظر في مناهج اعمالنا • وينبغي لنا السعي للتوصل الى تفاهم بشأن حل هذه المسائل ، لا لما فيه مصالح لجنة نزع السلاح بوصفها هيئة تفاوضية متعددة الأطراف فحسب ، ولكن ايضا لما فيه مصالح حل المهام الموضوعية المطروحة أمامنا •

وأرى انه ليس من الصحيح ولا من المنتج في هذه اللجنة التوقف طويلا عند نقاش صيغة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح • لقد قلت منذ البداية في هذا اليوم انه ينبغي لنا التطلع الى الأمام • وان أفضل طريقة تتمكن بها هذه اللجنة من إعادة تأكيد التزامها بعملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، ومن اثبات اهليتها للثقة التي وضعها المجتمع الدولي فيها انما تكون عن طريق تحقيق خطوات ملموسة وعملية • أمامنا فرص حقيقية • فهيا بنا لانتهازها •

الرئيس : أشكر مثل كندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها السيد الرئاسة • الكلمة الآن لممثل الاتحاد السوفياتي الموقر، السفير اسرايليان •

السيد اسرايليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية و مترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس، يسر وفد الاتحاد السوفياتي أن يرحب بكم ، ممثل كينيا ، في منصب رئيس لجنة نزع السلاح • ونود ان نتمنى لكم كل النجاح • ويمكنكم ان تكونوا على ثقة من ان وفد الاتحاد السوفياتي سيؤيد جهودكم في التشجيع على قيام اللجنة بتفيذ المهام الملقاة على عاتقها •

وباسم الوفد السوفياتي أود الاعراب عن امتناننا لسفير اليابان السيد أوكلوا الذي قام بنجاح كبير بمهام رئيس اللجنة لا في شهر نيسان / ابريل فحسب ولكن ايضا عقب ذلك ، في فترة انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح ، الفترة الحافلة بالمسؤوليات بوجه خاص •

ونود الترحيب بقدوم الرفيق داتكو ، سفير رومانيا ، الى اللجنة ونتطلع الى مواصلة تعاوننا و صداقتنا التقليديين مع الوفد الروماني •

تستأنف لجنة نزع السلاح أعمال دورتها لعام ١٩٨٢ في ظرف هام • إذ أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح أكملت أعمالها في الشهر الماضي • وتم الاعراب في تلك الدورة ، بأوضح من أي وقت مضى ، عن ارادة المجتمع الدولي في السلم وعن تصميم الشعوب على كبح شيطان الحرب وضمان تحقيق ما داعب البشرية مدى تاريخها من آمال في عالم دون أسلحة ، وفي عالم دون حروب •

لقد ذكر السيد ليونيد بريجيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في

رسالته الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية انه " لو كان لنا أن نخص بالذكر أهم الأشياء وأكثرها إلحاحاً وما يشغل بال الناس الآن في كل أرجاء الأرض ويشغل اذهان رجال الدولة والشخصيات العامة في دول كثيرة في العالم - لتمثل ذلك في الاهتمام بوقف التخزين السدي لا ينتهي من أنواع الأسلحة التي تتزايد قوة تدويرها على الدوام وتحقيق نجاح باهر في تحسين العلاقات الدولية وتجنب وقوع كارثة نووية " .

أو ليست الحركة القوية المؤيدة للسلام ونزع السلاح التي بلغت مؤخراً مثل هذه الشأوفسي جميع بلدان العالم شاهداً على ذلك ؟ لقد أثبتت الدورة الاستثنائية الثانية ، بفضل الاجراءات القوية التي اتخذتها القوى المحبة للسلام ، انها علامة هامة على جهود الشعوب نحو القضاء على التهديد بنشوب حرب نووية وكبح سباق التسلح .

وكانت مسألة منع اندلاع حرب نووية القضية الرئيسية والمركزية للدورة منذ بداية أعمال هذا المحفل الدولي التمثيلي حتى نهايته . وفي الوثيقة التي اعتمدها الجمعية العامة في الدورة ، وفي معرض الاعراب عن قلقها العميق من خطر نشوب حرب نووية وتأكيد ها على أن ازالة ذلك الخطر يمثل " أخطر المهام في يومنا هذا وأكثرها إلحاحاً " ، عمدت الى حث جميع الدول على النظر بأسرع وقت ممكن في تقديم " مقترحات مناسبة " تتوخى تجنب حدوث حرب نووية " وبذلك تكفل عدم تعرض بقاء البشرية للخطر " .

ومعنى هذا في العقام الأول المقول بأن تأخذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على عاتقها الالتزام بأن لا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية .

وقد قدم الاتحاد السوفياتي هذا الالتزام من جانب واحد . فاذا حذت الدولة الأخرى الحائزة للأسلحة النووية حذونا فان احتمال اندلاع حرب نووية يقل عند ذلك حتى يصبح في حكم العدم ، لأن ذلك سيكون عملياً بمثابة فرض حظر على استخدام الأسلحة النووية برمتها .

كما أعرب رئيس الدولة السوفياتية في رسالته ايضا عن موقف ايجابي من فكرة اجراء تجديد متبادل في الترسانات النووية كخطوة أولى نحو خفضها ثم ازالتها كاملاً في آخر المطاف .

وينبغي للجنة نزع السلاح - في رأينا - ان تولي اهتماماً خاصاً لهذه القضايا الملحة التي هي موضع الاهتمام العميق لدى الرأي العام الدولي .

لقد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الاستثنائية الثانية لنزع السلاح وفي قرارها المتخذ بالاجماع ، باعادة التأكيد على سريان الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية الأولى والالتزام الدول الأعضاء فيها بأن تحترم في مفاوضات نزع السلاح الأولويات المتفق عليها في برنامج العمل الوارد في هذه الوثيقة .

وهذا ، أعضاء الوفود الموقرين ، يطرح امام لجنة نزع السلاح - بوصفها المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح المسؤول عن وضع اتفاقات دولية ملموسة لكبح سباق التسلح - مهاماً ذات أهمية حيوية ، ويمكن القول ، وهو قول له ما يبرره ، أن المسؤولية التي يلقيها المجتمع الدولي على عاتق لجتتنا من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تكن في أي وقت مضى بأكبر مما هي عليه اليوم . علينا ان نحول قوة الدفع التي منحتنا اياها الجمعية العامة الى تدابير عملية لحل مشاكل ملموسة في الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وأحرى بذلك الأمر ان يصبح حتمياً بدرجة

أكبر بعد ان عبّر الرأى العام الدولى بحق عن قلقه الشديد من كون لجنة نزع السلاح لم تحسز أى تقدم منذ اكثر من خمس سنوات حتى الآن ، ولم تفعل في الواقع أكثر من مراوحة الخيط دون أن تبرح مكانها •

وليس في نيتنا الآن تقصي الأسباب وراء الافتقار الى احراز التقدم في أعمال اللجنة • فلطالما تحدثنا نحن أنفسنا عن ذلك ، كما سمعنا مرات عديدة كثيرا من الممثلين الجالسين المس هذه المنضدة يتحدثون عن أسباب الركود في أعمالنا • وصباح هذا اليوم تحدث ممثل المكسيك الموقر عن ذلك ببعض الافاضة • لقد اصبح الطريق سدودا داخل اللجنة الآن ، ومنذ وقت طويل ، في وجه احراز أى تقدم ، والسبب الرئيسي هو ان دولا معينة لا تزال تفتقر الى الإرادة السياسية لا اتخاذ تدابير حقيقية للحد من الأسلحة ونزع السلاح في ظل رقابة دولية فعالة •

ولا يمكن ان يستمر هذا وقتا طويلا • فسوف تعجز لجنة نزع السلاح عن الوفاء بالمهام الموكولة اليها بوصفها الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح وسوف تعاني نفس المصير المحزن الذى حاق بغيرها من هيئات نزع السلاح التي وجدت في الماضي اذا لم تحسز تقدما حاسما في أعمالها •

وعلا بالأولويات التي حددتها الجمعية العامة ، ينبغي توجيه اهتمامنا أولا وقبل كل شيء الى مشاكل وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى •

لقد ظل من الأمور الملحة لوقت طويل انشاء فريق عامل مخصص للهند ٢ من جدول أعمال اللجنة "وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى" • وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح ، اقترح الاتحاد السوفياتي في مذكرته بعنوان "تفادى الخطر النووى المتزايد وكبح سباق التسلح" وضع برنامج لنزع السلاح النووى واعتماده وتنفيذه على مراحل • والمعالم الرئيسية لهذا البرنامج معروضة في المذكرة • فضلا عن ذلك فقد وافقنا - نزولا عند رغبات أعربت عنها دول كثيرة - على أن تكون احدى المراحل الأولى للبرنامج مؤلفة من وقف انتاج المواد الانشطارية المستخدمة في انتاج شتى أنواع الأسلحة النووية • والاتحاد السوفياتي مستعد للنظر في هذه المشكلة ضمن السياق الكامل للحد من سباق التسلح النووى ووقته •

ان حظر تجارب الأسلحة النووية حظرا كاملا وعاما مشكلة شديدة الالاحاح • وقبل العطلة أنشأت اللجنة فريقا عاملا مخصصا لهذا الهند ، ونأمل ان يحضي هذا الفريق دون ابطاء في أعماله بشأن المشكلة التي أشار اليها بصرح العبارات جمع الممثلين تقريبا عندما وافقوا على الولاية المسندة لهذا الفريق - مشكلة وضع مشروع اتفاقية للحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية •

ونظرا للتقارير الصحفية الواردة مؤخرا عن اتخاذ حكومة الولايات المتحدة بعض القرارات الجديدة حول مسألة التجارب النووية بهسنا ، من الجلي ، ان ذلك يهيم جميع الموجودين في هذه القاعة ، أن يوضح وفد الولايات المتحدة نوايا بلاده ويبين ما اذا كان مستعدا أو غير مستعد لوضع هذه الاتفاقية من عدمه • وواضح ان ذلك سيؤثر كثيرا على موقف الدول الأعضاء في اللجنة تجاه أنشطة الفريق العامل الآنف الذكر •

لقد استأنف الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية أعماله قبل بدء الجلسات العامة للجنة نفسها ، وفقا للقرار الذى سبق لنا اتخاذه • ويبرهن ذلك على أن اللجنة تدرك تمام الادراك الأهمية الرئيسية لمسألة حظر وازالة الأسلحة الكيميائية ، أحد أخطر أنواع اسلحة التدمير الشامل •

ان الاتحاد السوفياتي يؤيد التوصل الى أسرع حل ممكن لهذه المشكلة تأييدا قويا •
وانه ، اخلاصا منه للمقاصد الانسانية لبروتوكول جنيف لعام ١٩٦٥ ، لم يستخدم أسلحة كيميائية
ابدا في أي مكان ولم يرسلها الى أي احد • كما انه ، تحذره الرغبة في تحقيق حظر كامل
وفعال للأسلحة الكيميائية ، قدم الى الجمعية العامة نصا عنوانه "الأحكام الأساسية لاتفاقية
بشأن حظر تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدوير هذه الأسلحة " ليكون موضع نظرها
في دورتها الاستثنائية الثانية •

ومشروعنا ، الذي وزع كوثيقة رسمية من وثائق اللجنة ، يتضمن ، في جملة أمور أخرى ،
عددا لا بأس به من العناصر الجديدة عن مسألة التحقق من الامتثال للاتفاقيات المقبلة ، ونحن
نعرب عن عميق ارتياحنا من كون أعضاء كثيرين أهدوا تقديرا ايجابيا لأحكام المشرع السوفياتي فسي
كل من الدورة الاستثنائية الثانية وأعمال فريقنا العامل المعني بالأسلحة الكيميائية • كما أن مثل
كندا أشار الى مقترحاتنا في جلسة هذا الصباح •

والوفد السوفياتي مقتنع بأن جميع الظروف الموضوعية اللازمة لاجراء تقدم حاسم نحو حل
مسألة حظر الأسلحة النووية وازالتها موجودة الآن • ولذلك نرى أنه ينبغي أن تقوم اللجنة
بحلول نهاية دورتها الحالية بعداد نص مشروع تتألف منه اتفاقية مقبلة تتضمن على السواء الأحكام
المتفق عليها - ونأمل ان يكون الكثير منها هناك - وتلك التي لم تكن قادرين فيها على التوصل
الى اتفاق في هذه المرحلة من أعمالنا بشأن مشروع اتفاقية •

ولا تقل عن ذلك أهمية مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • فان الأحداث
تتطور ، لسوء الحظ ، بطريقة أخذ فيها الفضاء الخارجي يصبح تدريجيا حلقة لسباق التسلح •
وان علينا لهذا السبب أن نبدأ دون ابطاء في وضع معاهدة دولية ملائمة • ومقترحات الاتحاد
السوفياتي العملية عن تلك المسألة - مسألة مشروع معاهدة لحظر وضع أي نوع من الأسلحة فسي
الفضاء الخارجي - مطروحة لتظر فيها لجنة نزع السلاح • ونحن نعتبر انه ينبغي أن تتشعب
اللجنة فريقا عاملا مخصصا لوضع مشروع المعاهدة ، وللنظر كذلك في مقترحات أخرى موجهة نحو
منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي •

لقد طرح الاتحاد السوفياتي ، ومعه وفود بلدان اشتراكية أخرى ، أكثر من مرة مقترحات
عملية لحظر استحداث وانتاج أنواع جديدة ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل • واهتمت
مقترحاتنا في هذا الصدد بالمشكلة ككل وبجوانب محددة مفردة عن امكانية انتاج أنواع ومنظومات
جديدة من أسلحة التدمير الشامل على السواء •

ان جعل الحاح هذه المسألة موضع خلاف من شأنه ان يدل على اهمال لا ينبغي لانسنا
نشهد الآن تواملا في استحداث أنواع من اسلحة الافناء الشامل تزداد حداثة كل يوم عما سبقه •
وهكذا فقد أصبح السلاح النيوتروني المحشي حقيقة واقعة • وقد يحدث ذلك نفسه ايضا فسي
مجال الأسلحة الاشعاعية • واننا ندعو وفود جميع البلدان الممثلة في لجنة نزع السلاح الى ابداء
فهم واقعي لهذه المشاكل والى تكثيف جهودها نحو وضع مشروعات اتفاقات دولية مناسبة لحظر
هذه الأنواع من أسلحة التدمير الشامل •

وأود التذكير ايضا بأن الاتحاد السوفياتي تكلم في الدورة الاستثنائية الثانية مؤيدا التخلي
عن استخدام الاكتشافات الجديدة والانجازات العلمية والتقنية في الأغراض العسكرية • وهذا

مشكلة كبرى تفوق ما عداها ولن يكون من السهل ولا شك حلها • ولكنها مشكلة قائمة وقصد أرف الوقت لنفكر معا بالطرق المؤدية الى حلها •

والآن أود التطرق الى موضع تنظيم أعمال دورة اللجنة الصيفية • وأبادر الى القول بأنها لاسباب تعرفونها جميعا ، ربما كانت اقصر دورة منذ سنوات عديدة ، وتلك حقيقة لا تعكس بأى شكل من الأشكال المسؤولية والأهمية التي تنطوي عليهما المهام المطروحة الآن أمام اللجنة • وهذا هو بالدقة السبب الذي ينبغي لنا من أجله تنظيم أعمال الدورة تنظيما يتسم بالكفاءة الخاصة، أى ، دون اهدار يوم واحد أو حتى ساعة واحدة في مناقشات اجرائية وتنظيمية لا ضرورة لها •

وأهم مسألة يتعين علينا تسويتها فوراً هي مسألة استثناء أعمال الأفرقة العاملة المخصصة وفعاليتها • ووفقاً للأولويات التي أكدت عليها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية لنتج السلاح ينبغي إيلاء أكبر الاهتمام للفريقين العاملين المعنيين بحظر الأسلحة الكيميائية وحظر تجارب الأسلحة النووية • واننا نؤيد ان يقوم الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ، في ظل التوجيه الماهر والمجرب للسفير سويكلا ، بمواصلة أنشطته في كلا شهرى آب/ اغسطس وأيلول/ سبتمبر ، وربما في الشهر الذي تعقبهما من هذه السنة • ومن الجلي انه سيكون على الفريق العامل المعني بحظر تجارب الأسلحة النووية أن يبدأ أعماله في الأسبوع القادم • ونأمل أن يتم حل المسائل التنظيمية التي لم تحل حتى الآن عن طريق مشاورات تجرى في الأيام القليلة القادمة •

ونود الحث ايضاً على عقد مشاورات بتوجيه من رئيس اللجنة تتعلق بانشاء فريق عامل يعنى بالبند ٢ من جدول الأعمال "وقف سباق التسلح النووي ونتج السلاح النووي" في الدورة الصيفية •

ونشعر ايضاً انه ليس ثمة ما يبرر الابطاء في حل مسألة انشاء فريق عامل للبند ٧ من جدول الأعمال " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " • ونعتقد انه ينبغي أن يبدأ هذا الفريق العامل أعماله اثناء دورة اللجنة الحالية • واننا مستعدون ، هنا ايضاً ، لاجراء مشاورات بناءة مع الوفود بغية ايجاد ولاية تحظى بالقبول المتبادل وحل المشاكل التنظيمية الأخرى •

أما عن استثناء أنشطة الأفرقة العاملة الأخرى — تلك المعنية بحظر الأسلحة الاشعاعية وبضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وبوضع برنامج شامل لنتج السلاح — فان علينا الآن ، نظراً للوقت المحدود وللأعمال التي تمت طوال عدد من السنين وظهرت فيها أوجه اختلاف من حين لآخر ، أن نقرر شكل المفاوضات وتواترها في اطار هذه الأفرقة العاملة • واننا مستعدون لبدء المرونة في هذه المسألة وللتلقي مع الوفود الأخرى في منتصف الطريق • ولكننا ، في الوقت نفسه ، سنعارض أى تكرار لا داعي اليه في مواقف معروفة من الجميع لأن ذلك سيكون مجرد اهدار لوقت لا نملك منه الا القليل •

وهناك مسألة أخرى يجدر بنا جميعاً منحها قدراً من التفكير • لقد أعادت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية التأكيد بشكل حازم على الأولويات المقررة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى • وكان ذلك بتوافق آراء جميع البلدان المسئلة في هذه اللجنة • وتتضمن هذه المسائل ذات الأولوية مسائل ملحة كوضع مشروع لمعاهدة للحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية ، ولا اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية وازالتها ، ولمعاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية ، ولعدد من اتفاقات دولية أخرى تستهدف كبح سباق التسلح ولا سيما سباق التسلح النووي وفي هذا الصدد ،

فان الحاجة اصبحت تدعو ، في نظرنا ، الى وضع حدود زمنية لاختتام أعمالنا بشأن تلك الاتفاقات . ونحن نولي هذه المسألة أهمية كبرى ونعرب عن الأمل بأن تقوم وفود أخرى ايضا بايلاء هذه الفكرة نظرة ايجابية ، وأن تحكم تصرفاتها في هذا الصدد القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة .

لقد جاء الوفد السوفياتي الى الجزء الثاني من دورة ١٩٨٢ مصمما على التفاوض بطريقة بناءة بشأن جميع البنود الموجودة في جدول أعمال اللجنة وطبقا للولاية التي تلتقتها اللجنة من الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة . ولدى وفدنا مقترحات عملية سيتم تقديم بها ، بشأن جميع البنود الموجودة في جدول أعمال اللجنة ، وهي مقترحات ترمي الى انجاز اتفاقات تحظى بالقبول المتبادل بأسرع وقت ممكن .

وفي الختام ، أود الاعراب عن الثقة في أن جميع الوفود الممثلة في لجنة نزع السلاح ستقوم بأقصى ما يمكن من الجهود الواجب بذلها للاضطلاع بالتعليقات التي تلتقتها اللجنة من الجمعية العامة للأمم المتحدة - من المجتمع الدولي بأسره - وتقدم اسهاما علميا ولمعوسا بشكل حقيقي لحل مشاكل القضاء على خطر نشوب حرب نووية وكبح سباق التسلح .

الرئيس : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي على بيانه وعلى الكلمات الراقية التي وجهها الى الرئاسة . أعطي الكلمة الآن الى ممثل الهند الموقر ، سعادة السفير فنكاتسواران .

السيد فنكاتسواران (الهند) : سيادة الرئيس ، باسم الوفد الهندي أود الترحيب بكم ، ممثل كينيا الصديقة وغير المنحازة ، بوصفكم رئيس اللجنة لشهر آب / اغسطس . اننا نجتمع اليوم لأول مرة منذ اختتام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح . وان فشل تلك الدورة فشلا مطبقا في انجاز أية نتائج ملموسة على الاطلاق يضيء احساسا بالاحاح والأهمية على أعمالنا هنا في هذه اللجنة بوصفها الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة . وبخالجنا الأمل ، با سيادة الرئيس ، في أننا سنكون قادرين ، في ظل قيادتك الحكيمة ، على تديد بعض ما اكتنف المسرح الدولي من كآبة وتشاؤم نتيجة لفشل الدورة الاستثنائية الثانية .

كما أود انتهاز هذه الفرصة للاعراب عن خالص التقدير الذي يكنه وفدنا لسفير اليابان السيد اوكاوا الذي قام كرئيس لهذه اللجنة منذ نيسان / ابريل لا يتولي دفة الرئاسة طوال المرحلة الحاسمة من اعداد تقريرنا الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية فحسب ، ولكن ايضا بتسديد خطانا نحو توافق في الآراء لانشاء فريق عامل مخصص لحظر التجارب النووية . وبلاضافة ، يسعدني جدا توجيه تحية ترحيب حارة الى السيد داتكو سفير رومانيا ، البلد الذي تربط الهند به أواصر ودية ومشرقة . وستكون خبرته ودرابته من الأمور القيعة للجنة في أعمالها .

ان عجز الدورة الاستثنائية في الشهر الماضي عن الترخض عن اية نتائج مهما يكن تواضعها هو نكسة كبرى لقضية نزع السلاح . وان ما يدعو الى الأسف بوجه خاص كون تقرير الدورة قد فشل فشلا يرثى له في تديد ما استبد بالناس في انحاء العالم من عميق الانشغال والقلق من تزايد خطر نشوب حرب نووية . واذا كان للمرء أن يضع اصبعه على أهم سبب لفشل الدورة حتى في اعتماد تدبير واحد لمنع امكانية اندلاع حرب نووية ، فيسكون ذلك السبب هو الواقع الجلي في أن وحسب التفوق السياسي والعسكري الذي يرتبط بتكديس الأسلحة ، برهن على انه بالنسبة للأمم الأقوى أكثر أهمية من المسؤولية الخاصة التي تتحملها أمام المجتمع الدولي في ضمان السلم والأمن الدوليين .

لقد تحللت الهند ، كما تعلمون ، من الالتزام بالفصل المعني بالاستنتاجات الوارد في تقرير الدورة • وما ذلك الا لأننا نشاطر ما أعرب عنه عدد كبير من المنظمات غير الحكومية والحركات الشعبية من رأى مفاده ان بقاء البشرية ليس أمرا من أمور التوافق في الآراء • ففي وقت بلغ فيه الانزعاج والقلق الشعبان من أخطار كارثة حرب نووية ابعادا هائلة ، لم تتمكن الدورة حتى من تقديم تدبير واحد متواضع يحيي الأمل • وما لم نتكمن نحن في لجنة نزع السلاح من اضافة احساس جديد من التصميم والالاحاح على مهمتنا التفاوضية ولا سيما بشأن بنود الأولوية في جدول أعمالنا ، فان موثوقية العملية المتعددة الأطراف مهددة الآن بأن تصبح باطلة برمتها • وقد يساورنا عن حق شعور بخيبة الأمل من فشل الدورة الاستثنائية الثانية ، بيد انه لا ينبغي السماح لذلك بأن يثبط من عزيمتنا في الجهود التي نبذلها •

ان دورة اللجنة الصيفية هذا العام تكاد ان لا تزيد على ستة اوسبعة اسابيع • ومن الضروري لذلك ان ندقق في اختيار نهجنا وأن نركز اهتمامنا على المجالات ذات الأولويات الأهم • وبسرنا ان نلاحظ ان الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، الذي يعقد اجتماعاته منذ ٢٠ تموز/ يوليه في ظل القيادة الفياضة بالحبوية لسفير بولندا السيد سويكا ، توصل أخيرا الى التحكم بعملية التوفيق الحاسمة بين المواقف المختلفة من خلال اكتشاف خيارات شتى مبشرة • وربما كانت هذه المرحلة من أعمال الفريق أكثر مراحل أعماله حسما وأشد ها صعوبة في الوقت نفسه ، ذلك أنها تتطلب عملا مكثفا ودبلوماسية رحبة الأفق • ولذا ، فان من الملائم والجوهري معا بالنسبة للوفود أن تمنح الفريق العامل المخصص أوسع مجال للتقدم في أعماله وجعل اتفاقية الأسلحة الكيميائية أقرب ما يمكن الى التحقيق •

وثنى عن القول ، أن الفريق العامل المخصص لموضع حظر التجارب النووية الذي أنشئ حديثا سيكون ايضا مجال اهتمام ذا أولوية • لقد مضى الآن ما يقرب من ٢٠ عاما على عقد معاهدة الحظر الجزئي للتجارب التي تم الالتزام فيها بين الأطراف بالتفاوض على فرض حظر شامل على اجراء تجارب الأسلحة النووية بأقرب وقت ممكن • ويسود المجتمع الدولي شعور ، له ما يبرره ، بفقدان الصبر لاستمرار الابطاء في ابرام معاهدة لحظر التجارب النووية • ولا يمكننا ، لهذا السبب ، افساح المجال لاضاعة أى وقت • ونحن واثقون من أن الفريق العامل سيكون قادرا في الوقت المتاح له هذا العام على اكمال ولايته المحدودة وتعيين الخيارات المتاحة لنا بصدد التحقق من فرض حظر على التجارب النووية تعيينا واضحا • وفي هذا الصدد ، يمكن ان تستفيد لجنة نزع السلاح من تقرير مفصل تفاوضي الاتجاه بقدمه فريق خبراء الظواهر الاهتزازية المخصص • وعلى أساس الاستنتاجات المتوصل اليها نتيجة لأعمالنا في هذا العام ، ينبغي أن نكون قادرين على الانصراف الى العمل جديا على وضع مشروع نص لمعاهدة لحظر التجارب النووية في أوائل العام القادم •

وثمة مجال ثالث يحظى باهتمام رئيسي من الجميع هو منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي • ويرتبط هذا الموضوع ارتباطا وثيقا بمسألة نزع السلاح النووي بما في ذلك منع نشوب حرب نووية • ومن الجوهري ، لذلك ، النظر مليا في هذا البند وخاصة بسبب التطورات القريبة العهد في تكنولوجيا الفضاء ، وهي تطورات يحفل الكثير منها باحتمالات عسكرية بعيدة المدى والأهمية • وان وفدنا مستعد لابتداء المرونة في الطريقة التي نعالج بها هذه المشكلة • يمكننا ، مثلا ، انشاء فريق عامل مخصص للفضاء الخارجي ، من شأنه ان يحدد في المقام الأول نطاق

المشكلة والمجال المحدد الذي ستشمله المفاوضات في لجنة نزع السلاح • وبوسعنا ايضا استكشاف ما تتطوى عليه استحداثات عديدة جرت مؤخرا في تكنولوجيا الفضاء من آثار على ميداني الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وأيضا على ميدان منع نشوب حرب نووية • كما أن من شأن التفاوض على اتفاق لحظر استحداث وتجريب ووزع اسلحة مضادة للتوابع الاصطناعية أن يكون ، في رأى وفدى ، نقطة بداية جيدة وان كان يجب أن يفهم بوضوح أنه يتعين ان يعقب ذلك فوراً تدابير أخرى بعيدة المدى تشمل استحداث وتجريب ووزع أى نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي • وسوف تؤدى لجنة نزع السلاح خدمة حقيقية لو أمكنها التقدم الى الجمعية العامة بتوصية لاتخاذ قرار تعلن فيه الفضاء الخارجي ، وهو الترات المشترك للانسانية جمعاء ، منطقة يقتصر استخدامها على الأغراض السلمية ، وذلك الى حين التفاوض على اتخاذ تدابير ملموسة في هذا الميدان •

لقد بدأت بياني بالقول أن الدورة الاستثنائية الثانية انتهت الى اخفاق لا يخفف من وطأته شيء ، سيما وأنها عجزت حتى عن اتخاذ تدبير واحد ولو متواضع لمنع نشوب حرب نووية ، وهو الأمل الذى يتعلق به جيلنا والأجيال التي تليها • ويجب على لجنة نزع السلاح أن ترأب ما فشلت الدورة الاستثنائية في انجازه • ثمة اختلافات فيما بيننا ، بالطبع ، حول القضايا الملموسة التي ينبغي أن تكون موضوعا لمفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح • بيد أنني اعتقد اننا نقف جميعا صفا واحدا في تصميمنا المشترك على منع اندلاع حرب نووية • هناك بلدان عديدة ، بما في ذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، قدمت الآن آراءها عن مسألة منع حدوث حرب نووية الى الأمين العام للأمم المتحدة استجابة للقرار ٨١/٦٣ ب٤ بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ المسمى "منع نشوب حرب نووية" • وتتضمن هذه الردود بعض أفكار ومقترحات قيعة بشأن المسألة المعترف اعترافا عاما بأنها ذات أعلى أولوية • مثال ذلك ، ان رد الولايات المتحدة الوارد في الوثيقة رقم A/S-12/11/Add.4 يذكر انه "ليس هناك هدف أهم من منع نشوب حرب نووية" • كما أن قادة الاتحاد السوفياتي كرروا التأكيد بالمثل على الحاجة الملحة الى اتخاذ تدابير لتجنب وقوع كارثة نووية • وهناك دول أخرى ، من الحائزة أو غير الحائزة على الأسلحة النووية على السواء ، اعترفت جميعها بالحاجة الى اتخاذ تدابير ملموسة وفعالة للتقليل من خطر اندلاع حرب نووية • كما أصبح من المعترف به بأن لكل من الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية على السواء دورا تلعبه في هذا الصدد • وهذا هو السبب في أن التدبير المثالي ، الذى يرد تحت عنوان "تجنب استخدام الأسلحة النووية" في مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح الذى جرى التفاوض عليه دون التوصل الى نتيجة حاسمة في الدورة الاستثنائية الثانية ، يظهرون معقوفتين :

"وينبغي في هذا الصدد ان توضح أدار الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في منع اندلاع حرب نووية ، وخاصة اندلاعها قضاة وقد را أو بسبب خطأ في الحساب ، أو تعطل الاتصالات •"

ان لجنة نزع السلاح تحمل مسؤولية واضحة للاضطلاع بمفاوضات عاجلة حول تدابير تتخذ لمنع نشوب حرب نووية وذلك الى حين انجاز نزع السلاح النووي • ولما كان نشوب حرب نووية سيؤثر على الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية والمتحاربة وغير المتحاربة على السواء ، لذلك كان منع نشوب الحرب النووية هو أيضا وبكل وضوح مثار قلق متعدد الأطراف يحظى بالأهمية الفورية •

وبودي ، لذلك ، أن أحدث لجنة نزع السلاح على أن تبادر فوراً ، وبمقتضى البند ٢ من جدول أعمالنا ، إلى إنشاء فريق عامل مخصص للتفاوض ، كخطوة أولى ، على اتخاذ تدابير عملية لمنع نشوب حرب نووية . ويمكن أن يتخذ الفريق العامل قاعدة انطلاق لأعماله جميع الردود التي تلقاها الأمين العام استجابة للقرار ٨١/٣٦ بـ ، وكذلك المناقشات التي دارت عن هذا الموضوع في الدورة الاستثنائية الثانية نفسها ، حيث توجد مبادرات ومقترحات شتى قدمتها دول في هذا الصدد . ويمكن أن يقوم الفريق العامل أيضاً بتعيين أدار كل من الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد ، كما وردت الإشارة إلى ذلك في مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح . وإذا أصبحت لجنة نزع السلاح بحلول نهاية الدورة الصيفية قادرة على الخروج ولو بمجرد القليل من التوصيات الملموسة والعملية بشأن هذه القضية التي ولدت مثل هذا القلق العميق والاهتمام الشديد بين الشعوب في جميع أرجاء العالم ، فإنها تكون قد بررت بذلك تبريراً ضافياً سبب وجودها واستعدادات موثوقتها لدى المجتمع الدولي .

وعلى ذلك ، أود الالتماس منكم ، سيادة الرئيس ، أن تطرحوا أمام اللجنة هذا المقترح الخاص بإنشاء فريق عامل مخصص لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي بحيث يمكن اتخاذ قرار في وقت مبكر وبحيث يمكننا الانصراف على الفور إلى العمل الجدي .

هذه ، إذن ، هي المجالات التي سيتعين علينا تركيز الاهتمام عليها فيما يتبقى لنا من وقت محدود في دورتنا لعام ١٩٨٢ . فماذا عن البنود الأخرى في جدول أعمالنا ؟

من دواعي أسفنا العميق أن يتبين إن وضع برنامج شامل لنزع السلاح له مصداقيته ومغزاه كان أبعد من متناول يدنا في الدورة الاستثنائية ، بالرغم من روح التراضي والمرونة التي أبدتها بلدان عدم الانحياز . ولا أريد التطرق إلى ذكر العوامل المسؤولة عن هذا الفشل ، فأنتم جميعاً تدركونها . بيد أنه يجب القول بأن أي برنامج شامل لنزع السلاح يخلو من تدابير ملموسة ومحددة لنزع السلاح ، ومن نظام واضح للأولويات وضوحاً قاطعاً ، ومن إطار زمني يدل على اتجاه تنفيذ على الأقل ، ومن التزام جدير بالثقة تقدمه الدول — سيكون برنامجاً خالياً من أي معنى . وهذا الحد الأدنى من المتطلبات لبرنامج شامل لنزع السلاح جدير بأن يعول عليه إنما يستند في الواقع إلى أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح ، المعتمدة بتوافق الآراء . وليس بوسعنا ، لهذا السبب ، الموافقة على أي نكوص عن هذه الوثيقة . أما إذا كان هناك اناس يرغبون في الانحراف عن مواقف أقرها هم أنفسهم منذ ما لا يزيد على بضع سنوات ، فإن عليهم أن يتحملوا بأنفسهم وزر أعمالهم . وعلى أية حال ، وفي ضوء تحريتنا في الدورة الاستثنائية الثانية، يبدو من الحلي أن ليس ثمة أي غرض مفيد من القيام بجولة مباشرة أخرى من المفاوضات ترمي إلى رفع المعقوفتين من النص الذي أعيد البنا الآن من نيويورك . ونحن بحاجة إلى التأمل في المنهج الذي دأبنا على اعتمادنا حتى الآن بشأن المسألة برمتها وربما إلى أن نعد أنفسنا لاستكشاف أساس جديد للتوصل إلى توافق في الآراء . ورأينا الخاص أنه بدلاً من محاولة رسم برنامج شامل لنزع السلاح غامض في طبيعته وفي مركزه كما هو عليه الآن ، يتعين علينا العودة إلى الهدف الأصلي وهو التفاوض بشأن معاهدة لنزع السلاح العام والكامل . وفي الرسالة التي وجهتها لرئيسة وزراء الهند إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية قالت :

" يجب أن تعود مفاوضات نزع السلاح مرة أخرى إلى ما كانت عليه كمهمة لانحياز معاهدة لنزع السلاح العام والكامل ضمن إطار زمني يحظى بالقبول ، بالشكل الذي كان

مطروحا للمناقشة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مبادئ ومشاريع المعاهدات المتفق عليها في أوائل الستينات • ومع أن المشاكل المتضمنة أصبحت أكثر تعقيدا إلى مدى كبير ، إلا أن بوسع المنهج الرئيسي والمبادئ التي وضعت في ذلك الوقت أن تقدم مع ذلك أساسا لمفاوضات لها مغزاها " •

إن معاهدة توضع لنزع السلاح العام والكامل هي وحدها التي ستكون قادرة على حل المسائل المتصلة بالتدابير التي يتعين تنفيذها ، وبطبيعة الالتزامات التي ينبغي أن تضطلع بها الدول ، وبالأطار الزمني الذي سيتعين فيه تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح العام والكامل • كما أن من شأنها حل مشكلة إجراء تحقيق ورقابة فعالين على الصعيد الدولي لضمان الامتثال للالتزامات التي تتعهد بها الدول لتحقيق نزع السلاح •

وأود التذكير هنا بأن الفقرة ٣٨ من الوثيقة الختامية تدعو صراحة إلى إجراء مفاوضات لوضع معاهدة لنزع السلاح العام والكامل • تقول الفقرة بالنص :

" وينبغي أن تجرى مفاوضات حول اتخاذ تدابير جزئية لنزع السلاح • وذلك في نفس الوقت الذي تجرى فيه مفاوضات بشأن وضع تدابير أكثر شمولاً ، على أن تتبعها مفاوضات تفضي إلى معاهدة لنزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة " •

وعلى الأساس الوارد أعلاه ، يتمثل اقتراحنا العملي في أن تبدأ لجنة نزع السلاح العمل على وضع مثل هذه المعاهدة وترفع تقريراً عن النتائج المنجزة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والثلاثين •

لقد كان جلياً في الدورة الربيعية أن الفريقين العاملين المعنيين بضمانات الأمن السلبية وبالأسلحة الإشعاعية على التوالي وصلاً إلى مأزق واضح في مفاوضاتهما • وفي الوقت المحدود المتاح لنا أثناء هذه الدورة قد نفضل ، بدلاً من عقد جلسات عادية لهذين الفريقين العاملين ، أن يقوم رئيس كل منهما بإجراء مشاورات غير رسمية خاصة مع الوفود الأكثر اهتماماً بشكل مباشر بغية استكشاف الخيارات التي قد تفتح الطريق نحو حلول توفيقية • لقد علمتنا التجربة أن اجتماعات الفريق ، عند عدم التوصل إلى اتفاق ، لا تسفر إلا عن إعادة تسجيل المواقف بل وعن زيادتها • وسيكون من الأفضل تجنب مثل هذا التطور •

وقبل أن اختتم بياني أود ، بعد استئذانكم ، تقديم الوثيقة رقم CD/295 المؤرخة في ٢٢ تموز/ يوليه التي تتضمن نصاً لمشروع اتفاقية بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية ، قدمته الهند إلى الدورة الاستثنائية الثانية • ومشروع الاتفاقية هو محاولة لتوفير أساس ملموس وعملي للمقترح الذي قدمته بلدان عدم الانحياز منذ أمد طويل والذي يدعو إلى فرض حظر على استخدام الأسلحة النووية ريثما يتحقق نزع السلاح • ولا أجدني بحاجة إلى المضي في شرح الأساس المنطقي لعقد مثل هذه الاتفاقية ، فهو لن يحتاج إلى برهان • إذ إن وفدنا ، في جنيف أو نيويورك على السواء ، ألقى كلمات عديدة تبرر اتخاذ مثل هذه التدابير • كما إن الوفود الحاضرة هنا ملتمة تماماً بالحجج التي قدمت في هذا الصدد • وكان يخالجننا الأمل في أن تقوم الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية ، استجابة منها لارتفاع موجة القلق والانشغال من تزايد خطر إمكان حدوث محرقة نووية ، بالموافقة على الحظر الفوري لاستخدام الأسلحة النووية ريثما يتحقق نزع السلاح النووي • ولكن لم يثبت ، لسوء الحظ ، أن ذلك من الأمور الممكنة • وتحدونا الثقة في

أن تولي الوفود الممثلة في لجنة نزع السلاح المشريع الذي قدمته الهند نظرة جديدة وأن تتقدم بما لديها من ردود فعل على محتوياته • وحيث أننا طرحناه على شكل مشروع فسنكون راغبين، بالطبع، في نظر أية تنقيحات أو تعديلات معقولة يقترح ادخالها عليه • واسمحوا لي بالعبارة الى التوضيح بأن دافعنا في تقديم مشروع هذه الاتفاقية هو خدمة قضية منع نشوب حرب نووية، قضية بقاء البشرية - لا خدمة أي غرض آخر • أما أولئك الذين لا يوافقون على مقترحنا فسوف يتعين أن تكون لديهم الرغبة على الأقل في خوض مداولة لها مغزاها بشأن القضايا التي ينطوى عليها لا أن يحاولوا نبذه على الفور كما حاولت ذلك وفود معينة في الدورة الاستثنائية الثانية • واننا نبقى على تمام الأهمية في كل وقت للإجابة على أية أسئلة ولتتبدد أية شكوك قد تساور الوفود بشأن نص المشروع •

لقد حاولت الهند باستمرار العمل بنشاط وباحساس بالمسؤولية على تعزيز قضية نزع السلاح • وليست المثالية فقط هي التي تحدونا الى العمل من أجل نزع السلاح • ففي عصر الأسلحة النووية، بات نزع السلاح بالنسبة للهند كدولة، وبالنسبة اليها جميعا هنا كأعضاء في الأسرة الدولية، أمرا عليا لضمان بقائنا • لدينا جميعا مصالحنا القومية الخاصة التي نخدمها • ولكن يتعين أيضا أن تكون على مرهف الإدراك بأنه لا يمكن لأية دولة في هذا العالم المترابط الوشائج أن تغفل من المصير المشترك الذي يفرضه عليها وجود الأسلحة النووية بحد ذاته • وكما توجهت رئيسة وزراء الهند بالسؤال في رسالتها الى الدورة الاستثنائية الثانية: " في الحرب تكون السيطرة المسيطرة هي تحقيق النصر، فهل نبوسعنا أن نفعل أقل من ذلك بالنسبة للسلام؟ " •

ان وفد الهند يتعهد لكم، يا سيادة الرئيس، بأن لا يكون ابدا من تعوزه الكفاءة في سعيه وراء اسباب السلم والأمن من خلال نزع السلاح، ذلك السلم الذي هو الآن أكثر من أي وقت مضى أمر ذو حتمية قاطعة لشدة العالم بعيدا عن شفا جرف من كارثة نووية قبل أن يفوت الأوان •

الرئيس: أشكر ممثل الهند على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة • والكلمة الآن لممثل البرازيل الموقر سعادة السفير دي سوزا اي سيلفا •

السيد دي سوزا اي سيلفا (البرازيل): السيد الرئيس، يسر وفدي أن يرحب بكم رئيسا للجنة نزع السلاح خلال شهر آب/ اغسطس الجاري • وبوسعكم الاعتماد، يا سيدي، على التعاون التام من جانب الوفد البرازيلي للاضطلاع بمسؤولياتكم • واني على ثقة من ان اللجنة سوف تحرز في فترة رئاستكم تقدما موضوعيا في مساعيها •

مرة أخرى تجتمع هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح في جنيف لاستئناف أعمالها • غير ان الوفود، هذه المرة، لا تزال في لجة من التفكير بالنتائج الكثيرة التي أسفرت عنها الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح التي، كما ندرك جميعا، لم تتوصل الى أي اتفاق على المسائل الموضوعية المطروحة أمامها • وقد راقب الرأي العام العالمي سير الأعمال في نيويورك باهتمام شديد، وسوف يستخلص، ولا شك، الاستنتاجات المنطقية لفشل الدورة الاستثنائية في تحقيق الآمال التي أثارته • ولن يتاح لأي قدر من عبارات الأسف المترفقة أن يستر الواقع المجرد في أن الدورة الاستثنائية انما لم تتجز مهستها لأن سياسات الدول الحائزة للأسلحة النووية تجاهلت بانتظام التزاماتها بالوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ وتنفيذ برنامج العمل الوارد بها طوال السنوات الأربع التي مضت على الدورة الاستثنائية الأولى وفي الأعمال اليومية للدورة الثانية نفسها •

لقد حذّر الوفد البرازيلي مرارا وتكرارا في المراحل التحضيرية للدورة الاستثنائية من تزايد الاتجاه نحو التقليل من أهمية المبادئ والأولويات المسجلة في الوثيقة الختامية • وقد سبق ان واتى الفرصة ، عقب اعتماد تقرير الدورة الثالثة للجنة التحضيرية في تشرين الأول / اكتوبر الماضي ، للتعبير عن الشكوك التي تساورنا حول مدى مناسبة الوقت ومدى الفائدة من عقد دورة استثنائية لنزع السلاح قبل أن تتم أية اعمال تحضيرية مناسبة بصدد المسائل الموضوعية التي ينبغي التصدي لها • وقلت في ذلك الوقت : " لقد أثارت بعض الوفود المصاعب أمام قبول أقوال سبق اقرارها بتوافق الآراء " و " ان هذا الاتصال من التزامات لم يعض على قبولها اكثر من اربع سنوات هو في نظر وفدى ممارسة مزعجة " • وأنهيت تلك الملاحظات بالقول أنه اذا لم تناقش الجوانب الموضوعية مناقشة جدية في اطار الاعداد للدورة الاستثنائية الثانية فان فرصها في النجاح " سوف تكون شاحبة الى درجة تجعل من المشرع لنا ان نتساءل عما اذا كان يتعين عقدها على الاطلاق " •

بيد ان الدورة الاستثنائية عقدت بالفعل ، ويمكنها الادعاء بأن انجازها الموضوعي الوحيد هو اعتماد وثيقة تتضمن التأكيد من جديد تأكيدا " اجماعيا " و " مطلقا " لسريان الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ، كما تتضمن تعهدا قدمته جميع الدول الأعضاء من جديد باحترام الأولويات المتفق عليها في تلك الوثيقة •

وعقب اعتماد تقرير الدورة الاستثنائية الثانية ، أعلن وفدى ما يفهمه من ان اعادة التأكيد هذه ترقى الى أن تكون التزاما مجددا بالشرع فورا في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن مسائل تحظى بالأولوية كوقف اجراء التجارب النووية وكاتخاذ تدابير لنزع السلاح النووي • والدورة الحالية للجنة نزع السلاح هي الفرصة المناسبة للتأكد مما اذا كانت الدول الأعضاء مستعدة أو غير مستعدة لاحترام ما جددت التعهد به بأن تفي بالتزاماتها • ان فشل الدورة الاستثنائية يمكن ، كما قلت لتوى ، أن يعزى الى النكوص عن هذه الالتزامات • وان التناقض بين السياسات المعلنة لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وبين تلك الالتزامات هو أكثر مدعاة للانعراج • ومع ذلك ، فقد اعيد تأكيد هذه الالتزامات رسميا لدى اختتام الدورة الاستثنائية • ومن ثم ، فان موثوقية وقائدة الأجهزة المتعددة الأطراف ، ومن بينها هذه اللجنة ، تتوقف على سبيل العمل الذي سوف تختار هذه الدول اتباعه • وسوف تقوم الحكومات في انحاء العالم وكذلك الرأي العام العالمي بمراقبة اتجاهات تلك الدول ومواقفها عن كثب خلال هذه الدورة الصيفية للجنة نزع السلاح •

واستأذن الآن في الانتقال الى مسائل التنظيم المباشرة المطروحة امامنا والتي يأمل وفدى ان ننتهي سريعا منها بحيث تتمكن اللجنة من تكريس الجزء الأكبر من هذه الدورة للأعمال الموضوعية المكلفة بها •

لقد انهينا دورتنا الماضية ولدينا اربعة افرقة عاملة ، هي تلك المعنية بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، وبالسلاح الاشعاعية ، وبضمانات الأمن السلبية ، وبالسلاح الكيميائية • وقد استأنف الفريق الأخير أعماله فعلا في ٢٠ تموز / يولييه ، ويتعين عليه مواصلتها حتى نهاية دورة اللجنة لعام ١٩٨٢ • أما عن البرنامج الشامل لنزع السلاح ، فان الدورة الاستثنائية الثانية قررت ان تواصل هذه اللجنة بذل جهودها لا نجاز مشروع يمكن تقديمه الى الجمعية العامة في دورتها العادية الثامنة والثلاثين • ويعتقد وفدى ، بعد التجربة التي مررنا بها في المناقشة المفصلة ولكن غير الحاسمة حول البرنامج الشامل في كل من جنيف ونيويورك ، ومع أخذ دورة الجمعية العامة السابعة والثلاثين القادمة بالاعتبار ، انه يمكننا الاستفادة جميعا من أخذ فترة تفكير

خلالها في الخيارات المفتوحة أما منا بصدد البرنامج • وعلى ذلك ، قد تقر اللجنة أن يبدأ الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لتنزع السلاح عمله في أي وقت من كانون الثاني / يناير القادم ، قبل أسابيع قليلة من الموعد المقرر لدورة اللجنة لعام ١٩٨٢ •

أما الفريقان المعنيان بالأسلحة الاشعاعية وبضمانات الأمن السلبية ، فان تقرير اللجنة الخاص المعتمد في نيسان / ابريل الماضي بين بوضوح أن من غير المرجح حل المصاعب التي تقف في طريق الوصول الى اتفاق في مداولات هذه اللجنة في الوقت الحاضر • وان احراز تقدم في مجال الضمانات السلبية يتوقف في آخر المطاف على احراز تقدم فيما لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية من تصورات عن الأمن كما يتوقف على فهمها للطريقة التي تؤثر بها سياساتها الحالية على المصالح الحيوية لأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وفي الدورة الاستثنائية الثانية أدلت حكومتا الاتحاد السوفياتي وفرنسا ببيانات هامين من جانب واحد عن المسائل المرتبطة بمسألة ضمانات الأمن السلبية • ويمثل كلا البيانيين ، في نظرنا ، تطورا بالنسبة لموقفهما السابق • ويتعين على الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ان تبحث هذين البيانيين بحثا ضافيا يتوخى تطوير مواقفهما الخاصة من هذه المسألة ، بحيث ترسي اساسا مناسباً لحرارز تقدم متعمد الأطراف •

أما عن الأسلحة الاشعاعية ، فان انخفاض أولوية القضية وطبيعة الجدول الدائر حول نطاق المعاهدة المقترحة سيجعل من المستصوب ان لا تتفق اللجنة الوقت النادر المتاح في الدورة الصيفية على ممارسة من النوع العقيم الذي دار في دورة الربيع •

وفي الوقت نفسه ، تواجه اللجنة الآن الحاجة الى التعجيل باتخاذ اجراء بشأن القضية ذات الأولوية العليا في جدول أعمالها ، وهي فرض حظر على التجارب النووية ، التي أنشئ فريق عامل معني بها لدى اختتام الدورة الربيعية • وينبغي للجنة ، وفاقاً بمسؤولياتها ، أن تستهل عملها باتخاذ الخطوات الاجرائية الباقية بحيث تمكن الفريق العامل من الشروع بمهنته الموضوعية دون ابطاء لا موجب له •

وشمة مقترحات قدمت ايضا منذ دورة الجمعية العامة السادسة والثلاثين لانشاء فريق عامل يعنى بجعل الفضاء الخارجي مجردا من السلاح • وقد أعرب وفد في الجلسة الاخيرة للجنة عن شكوكه في مناسبة الوقت لمعالجة مثل هذه المسألة دون وجود اتفاق بشأن أولويات البنود في جدول أعمالنا • بيد انه يبدو ان انشاء فريق عامل للحظر الشامل للتجارب وتجديد الالتزام باحترام الأولويات الواردة في الوثيقة الختامية ، يفتح الباب أمام دلائل تبشر بمعالجة حظر التجارب النووية معالجة مناسبة متعددة الأطراف وكذلك بمعالجة المسائل المتصلة بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • واذا ثبتت صحة هذه الافتراضات ، فان وفد في لن يعارض في انشاء فريق عامل معني بالفضاء الخارجي مزود بولاية متفق عليها •

والخلاصة ، ان وفد في يقترح تعليق أنشطة الفريقين العاملين المعنيين بضمانات الأمن السلبية وبالأسلحة الاشعاعية في الوقت الحاضر • وأن يستأنف الفريق العامل المعني بوضع برنامج شامل لتنزع السلاح أعماله في أوائل كانون الثاني / يناير من العام القادم • وأن تولي الجلسة العامة للجنة في هذه الدورة اهتماما خاصا ، بشكل رسمي أو غير رسمي ، لمناقشة البند ٢ من جدول أعمالها بغية التوصل الى اتفاق بشأن طرائق معالجتها الموضوعية • ان المقترح الذي تقدمت به مجموعة ال ٢١ بانشاء فريق عامل لموضوع نزع السلاح النووي لا يزال على مائدة البحث ،

شأنه في ذلك شأن الاقتراحات التي قدمت لزيادة تطوير النقاط الواردة في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية • وإذا أضفنا الى ذلك قيام اللجنة بمناقشة تلك القضايا ، فستكون هناك ثلاثة افرقة عاملة تعقد أنشطة عادية : الفريقان العاملان المعنيان بالأسلحة الكيميائية وبحظر التجارب النووية ، وكلاهما منشأً فعلا ، والفريق العامل الجديد المعني بالفضاء الخارجي الذي يتعين تعريف ولايته قبل أن يتمكن من الشروع فعلا في أعماله الموضوعية •

ولدى وفدى الاقتناع بأن اتخاذ قرار يتماشى مع تلك الخطوط من شأنه ان يضمن أفضل امكانية لاستخدام الوقت المتاح لنا • ولنا الأمل في أن يصبح الرئيس في وقت قريب جدا ، وبالتشاور مع الوفود ، في موقف يسمح له بتقديم مقترحات نهائية بشأن تنظيم اعمالنا لهذا الجزء الثاني من دورة ١٩٨٢ •

الرئيس : أشكر ممثل البرازيل على بيانه • أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الموقر ، سعادة السفير فيغينر •

السيد فيغينر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : السيد الرئيس : يتقدم وفدى اليكم بالتحية الحارة بوصفكم الرئيس الجديد • وان خد متكم الطويلة والبارزة في شرق افريقيا وكمثل لبلادكم في الخارج على السواء عززت دائما من صيتكم كاداري وكمسؤول مشهود له بوسع التجربة والمهارة على الصعيد الدولي • انكم تعكسون الرفيع من صفات الاعتدال والنزاهة والكفاءة التي سخرها بلدكم ، كينيا ، لتطوير افريقيا في المجتمع الدولي بأسره ، ونحن واثقون الآن من انه سيواصل تسخيرها في المستقبل •

وأود الاعراب عن امتناني للرئيس السابق ، السفير اوكاوا ، الذين ندين له بالكثير حقا لما أداه من توجيه ممتاز في وقت اتسم بالصعوبة البالغة • ويسرنا الانضمام الى الترحيب بسندوب رومانيا الجديد ، السفير داتكو •

ان وقت دورتنا الصيفية القصير ينبغي أن يجعلنا نقتصر على أدنى حد في مداولتنا العامة • ومن ثم ، فسوف أحاول الايجاز ما استطعت وأن اضرب صفحا ايضا عن الخواطر السياسية العامة بدرجة أكبر ، تلك التي وجدناها جميعا مفيدة في التمهيد لأعمالنا في مناسبات أخرى •

غير اني أود ابداء ملاحظة موجزة اعود بها الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكسرة لنزع السلاح التي انتهت في نيويورك في ١١ تموز/ يوليه والتي جاءت بهذا الشكل مباشرة قبل دورتنا • لا شك ان الدورة تمخضت عن نتائج غير مرضية في كثير من المجالات ، رغم ما بذل في سبيلها من عمل شاق ووقت كبير وحسن نية جماعية كانت علامة مميزة لمراحلها الأولى • وكانت الحصيلة خيبة أمل لكثيرين ، والحكومة الاتحادية هي ممن يشاطر في هذا الأسف ، وخاصة لأنها بذلت جهدا كبيرا لضمان رفع مستوى الانجاز في المؤتمر • ولكن حكومتي لا تجد أي سبب لأن يثبط هذا التطور من عزيمتها • بل انها تشدد ، بدلا عن ذلك ، على أهمية إعادة تأكيد سرمان الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى وعلى ضمان استمرار المداولة حول نزع السلاح في جميع أرجاء العالم ، والابقاء على مبدأ التوافق في الآراء • وفي نظرها ، ان الدورة الاستثنائية الثانية أكدت بذلك اهم المبادئ التي ستمكننا من الرد ايجابيا على تحدى نزع السلاح الذي يواجهه المجتمع الدولي • اننا ندرك جميعا تعقد المشاكل المطروحة امامنا وتعدد ها ، ولعله يتعين علينا ، عندئذ ، التسليم بأننا ، وبغض النظر عن ذلك التعقد ، قد عهدنا الى الدورة الاستثنائية

الثانية (وليس لديها الا القليل نسبيا من فرص التفاوض) بمهمة اكثر شمولاً مما ينبغي - واننا نطلعنا بأنظارنا الى أعلى مما ينبغي .

ولكن هناك عددا لا بأس به من العناصر المفيدة والايجابية في " استنتاجات " الدورة الاستثنائية الثانية ، وينبغي أن لا ننسى ان الدولتين العظيمين ، الى جانب عملهما في الدورة ، وافتتاحنا على الدخول في مفاوضات باللغة الأهمية عن نزع السلاح في الميدان النووي الاستراتيجي ، وأن الجلسة الأولى لمعادنات خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) التي عقدت اثناء الدورة تقدم بحد ذاتها عوامل مشجعة وحافزة بالنسبة للمستقبل .

ان الحكومة الألمانية الاتحادية عاقدة العزم على مواصلة العمل بقوة على تحقيق اهداف نزع السلاح وتقدم مساهمات ملموسة قدر المستطاع ، تحدوها في ذلك روح البيان الذي ألقاه المستشار شميث في ١٤ حزيران / يونيو امام الأمم المتحدة .

كما اننا مدعوون ، في هذه الدورة المختزلة ، الى معالجة المسائل العملية بأكثر ما يمكن من الترشيح والاقتصاد . وحيث ان جميع الموضوعات في جدول أعمالنا معروضة للمناقشة المفصلة في الجلسة العامة ، فلتسبراغ في ابداء الرأي فيها كلها . وأود ان اخص بالذكر فحسب تلك التي يرى وفدنا أنها تتطوى على احتمالات خاصة في احراز تقدم في هذه الدورة ، وتلك التي يوليها أولويات خاصة .

لقد أتيح لفريق الأسلحة الكيميائية أن يبدأ بداية مبكرة ومبشرة . وسرعان ما سيصبح وحدة العمل المفردة التي ستسجل الرقم القياسي في عدد الاجتماعات بحلول نهاية دورتنا . وذلك يتماشى تماما مع نوايا وفدنا . كما ان فرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية يأتي في الصدارة من قائمة أولوياتنا ، ومن المشجع أن يلاحظ وفدنا الآفاق الجديدة التي فتحت امام أعمال اللجنة في هذا المجال على اساس البيانات التي ألقيت في الدورة الاستثنائية الثانية ، وبصورة رئيسية ، من جانب الوفد السوفياتي . وينبغي استكشاف هذه الآفاق بعناية وقياسها بالنسبة للمتطلبات التي تقدمت بها بلدان كثيرة في الدورات السابقة ، وعلى وجه التحديد في ميدان التحقق . وبينما يرحب وفدنا على العموم بقوة الدفع الموجودة في المقترحات السوفياتية الجديدة ، فاننا نشعر بأنه قد لا تزال توجد هناك أوجه قصور كبيرة ولا سيما بالنسبة لنطاق التفتيشات الموضوعية الالزامية المنتظمة ، وشمة حاجة تدعو ايضا الى ادراج التزام تعاقدي كامل في اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبلة تتعهد به جميع الدول بالخضوع لتفتيشات موضعية اذا حدث ادعاء بخرق الاتفاقية . واذا قدم طلب رسمي لاجراء هذا التفتيش . وقام وفدنا ، بخيبة أخذ فكرة اوضح عن معني المقترحات السوفياتية ، بتقدم عدد من الأسئلة المفصلة على شكل ورقة عمل . واننا نتطلع الى ورود أجوبة عليها من الجانب السوفياتي ونعرب مقدما عن امتناننا . ان الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية بدأ عمله بزخم وسرعة كبيرين وينبغي المحافظة على هذا الزخم .

ومن الحتمي ، في رأي وفدنا ، أن يبدأ الفريق العامل المعني بموضوع اجراء التجارب النووية بداية سريعة وتحت قيادة دينامية ، وأن يستفاد من الاحتمالات التي تتطوى عليها ولا يسهل الفريق التي وافقت عليها اللجنة في نيسان / ابريل الماضي استفادة تامة ، وذلك بالاستعانة بخطة عمل حسنة البيان وبأقصى ما يمكن من الخبرة التقنية والحكمة السياسية . ويهتم وفدنا اهتماما خاصا بأن يرى عمل هذا الفريق وقد مضى قدما على أساس من الواقعية آخذا في اعتباره مدى

ما تملكه جميع البلدان المشاركة من استعداد وجدارة للتحرك الى الأمام في هذا الوقت • وسوف يقتضي ذلك أيضا ان لا يغفل الفريق مبدأ التدرج وأن يقدم حصاده ، المحدود كما قد يبدو للبعض ، في وقت تكون فيه الثمار يانعة - مع الأمل بأن تؤتي الفصول الجديدة أكلها من المزيد وربما الأشهر من الثمار •

أما البرنامج الشامل لنزع السلاح فإنه يعود الى قائمة البنود في جدول أعمالنا • ولقد حاول وفدي تقديم اتم اسهام ممكن في البرنامج الشامل لنزع السلاح وذلك قبل الدورة الاستثنائية وأثناءها على السواء • ولذلك فقد أحزتنا بشكل خاص ان التقدم في نيويورك لم يكن أكبر مما تتم احرازه بالفعل • ومع هذا ، فان المناقشة المستفيضة عن جميع أجزاء البرنامج في الدورة الاستثنائية أثمرت نتائج وسيطة لا ينبغي الغرض من شأنها ، وحملت معها بالقطع فهما أفضل لما يجب ولما يمكن ان يحققه البرنامج • وقد لا يكون هناك كبير جدوى في تكريس جزء رئيسي من هذه الدورة لا جراً مزيد من المفاوضات الرسمية حول البرنامج الشامل ، الا ان على جميع الوفود الآن أن تحلل نتائج مفاوضات حزيران / يونيه وتموز / يوليه تحليلاً دقيقاً وأن تفكر ، على أساس ذلك التحليل ، ربما في اطار تبادلات غير رسمية للأراء ، في كيف ومتى ينبغي الشروع بسلسلة جديدة من المفاوضات ، آخذة في الاعتبار موعدنا المحدد عام ١٩٨٣ لانجاز ذلك المشرع • وقد كانت لوفدي الفرصة ، في المراحل الختامية للدورة الاستثنائية ، لأن يقترح اننا قد نرغب ايضا في إعادة التفكير بمنهجية البرنامج الشامل وبهيكله •

اني ، بوصفي رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ، أدرك تمام الادراك المصاعب التي تتقف في طريق نجاح استئناف المفاوضات واختتامها في ذلك الفريق • ويبدو مهما ، في هذه الحالة ، أن تأخذ جميع الوفود فكرة واضحة جدا عن الخيارات الموجودة في متناول المتفاوضين • لقد كتبت الى جميع رؤساء الوفود بهذا المعنى ، وأمل الدخول قريبا في بعض مشاورات غير رسمية على أساس ردود الفعل لتلك الرسالة قبل أن ادعو الى عقد اجتماعات رسمية ، اذا عقدت ، للفريق العامل •

ومن المقرر ان ترفع اللجنة تقريرا الى دورة الجمعية العامة السابعة والثلاثين العادية عن هيكل عضويتها • وعليها معالجة عدد من التوصيات التي تستدعي التفكير بخصوص إعادة تنظيم هيكل أعمالها • ويود وفدي ان يشهد في وقت مبكر بداية انعقاد اجتماعات عامة غير رسمية لمعالجة هذه الموضوعات الهامة • ومن الأمور الملحة ايجاد هيكل للعمل أكثر ترشيدا يعمل على الاقتصاد من وقتها بدرجة افضل • ويحرص وفدي على أن يلتقي في الرأي مع أية مقترحات مفيدة يكون لها وزنها في هذا السياق •

ان التوصية التي قدمت اثناء الدورة الاستثنائية الثانية بأن تعقد اللجنة دورة سنوية ممتدة دون انقطاع تجد صدق لها لدى وفدي ، وتستحق تقديرا عاليا جليا • غير ان الحلقة الشخصية التي تصل بين اجتماعات نزع السلاح المتعددة الأطراف في جنيف ونيويورك يجب أن لا تفصم • وينبغي وضع برنامج عمل اللجنة في المستقبل ، في رأينا ، بحيث تتمكن وفود جنيف من تقديم اسهامها الكامل الى أعمال لجنة الجمعية العامة الأولى ، وكذلك ، وربما لمدي أقل ، الى أعمال لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح •

اننا نؤيد ، بوجه عام ، اجراء توسيع محدود في عضوية اللجنة بغية زيادة فاعليتها وسوف تقوم ، بمعزل تماما عن أسماء بعض المرشحين وقبل اجراء الاقتراع ، بالحث على وجوب تقرير مبدأ هذا التوسيع والنسب المثوية له دون اى ابطاء وعلى أساس معايير موضوعية مستقرة • ومن هذه المعايير ، أن الاسهام الذي يمكن ان تقدمه البلدان منفردة الى لجنتنا على أساس اعمالها الجديدة السابقة سيكون ذا أهمية خاصة •

ان وفدى حريص على أن تشجع اللجنة في اعمالها الملموسة في أقرب وقت ممكن ويعدكم ، يا سيادة الرئيس ، بتعاوننا التام •

الرئيس : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

لقد استفدنا الآن الوقت المتاح لنا في جلسة هذا الصباح • واذا لم يكن هناك اعتراض ، فأود اقتراح تعليق الجلسة العامة واستئنافها بعد ظهر هذا اليوم • وعندئذ ، سوف نستمع الى آخر المتحدثين المسجلين في القائمة ، وبعد ذلك فوراً أود الدعوة الى عقد اجتماع غير رسمي للجنة للنظر في بعض الأعمال التنظيمية • واذا لم يكن هناك اعتراض ، فسوف نتصرف وفقاً لذلك • وقبل أن أرفع الجلسة ، أود ان اعلن باسم السيد سكينر ممثل كندا ، الذي ينسق أعمال أحد أفرقة الاتصال التابعة للفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ، أن فريق الاتصال هذا سيجتمع بعد ظهر هذا اليوم عقب الجلسة العامة للجنة مباشرة في قاعة المؤتمرات رقم واحد ، اعلن رفع الجلسة •

علقت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥ واستؤنفت في الساعة ١٥/٣٠

الرئيس : أعلن استئناف الجلسة الخامسة والسبعين بعد المائة للجنة نزع السلاح • وسوف تستمع اللجنة الآن الى المتحدث الباقي المسجل اسمه للجلسة العامة لهذا اليوم حسبما تم الاتفاق صباح هذا اليوم •

والآن أعطي الكلمة لممثلة السويد الموقرة السيدة انغا ثورسون •

السيدة انغا ثورسون (السويد) : قبل كل شيء ، يسعدني أكبر السعادة ان اهنئكم بارتقاء سدة المنصب اليهام رئيساً للجنة نزع السلاح في شهر آب/اغسطس • وان الوفد السويدي سيعتكم ، ولا شك ، تأييداً التام في تنفيذكم مهام منصبكم التي ستنهضون بها بما نعهد فيكم من المهارة والتميز •

كما أود ان اشركم على كلمات الترحيب الرقيقة التي وجهتموها الى صباح هذا اليوم •

ويقدم وفدى آيات الشكر الحارة ايضا لممثل اليابان ، السفير اوكاوا ، للطريقة المتنازعة التي نهض بها بأعباء مهامه الثقيلة كرئيس للجنة ، لا في شهر نيسان / ابريل وحسب ، بل وأيضاً وراء مسرح الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح • كما أود الترحيب بممثل رومانيا الجديد ، السفير داتكو ، صديقي القديم لسنوات عديدة منذ عهد اللجنة الأولى للجمعية العامة •

ويسر الوفد السويدي جداً كذلك ، أن يرى زملاء نزع السلاح لهذا العام موجودين معنا في هذه القاعة ، ونود الترحيب بهم هنا •

مرة أخرى يجتمع شملنا - نحن ، أعضاء نادي الأربعمين دولة - ملتزمين ، من خلال أصوات بلداننا طوال السنين في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بإجراء مفاوضات ناجحة متعددة الأطراف لنزع السلاح . فهل عدنا ونحن أكثر اغتباطا بمجريات الأمور وأكثر رضى بها عما كنا عليه من ذي قبل عندما اجلنا اجتماعاتنا في نهاية نيسان / ابريل ؟

بين ذلك التاريخ وبين الآن تقع دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . وأي شخص تعهد بنصرة قضية نزع السلاح سيكون مستعدا ، كما اعتقد ، للموافقة على رأيي بأننا لسنا اليوم أكثر اغتباطا عما كنا عليه منذ ثلاثة اشهر . كما ان الانطباع الباقي اليوم يتمثل في أن الحكومات الملتزمة التزاما حقيقيا بنزع السلاح بوصفه قضية هذا الجبيل من البشرية - والحكومة السويدية تنتمي الى تلك الحكومات - سيتعين عليها بعد الأسابيع الخمسة في نيويورك ان تعود الى مضاعفة جهودها بخية انجاز نجاح كبير حاسم في محادثات نزع السلاح في المستقبل غير البعيد جدا . والأ ، فلن تكون هناك سوى نتيجة واحدة لا غير في النهاية . وأسحوا لي بالتسليم بوجود مصاعب وحواجز ، بل وبوجود خصوم لنزع السلاح مما يجعل النتائج صعبة التحقيق الى ما لا نهاية . عانينا من ذلك كله خلال الأسابيع الخمسة المشهودة التي قضيناها في الدورة الاستثنائية الثانية في حزيران / يونيه وفي تموز / يوليه . ترى ماذا ينبغي ان يكون حكمنا على الأحداث التي مرت منذ تأجيل اجتماعات اللجنة في نيسان / ابريل الماضي ؟

لقد كانت الأسابيع في نيويورك اسابيع عذاب وكرب . وأخيرا ، وفي يوم السبت ١٠ تموز / يوليه ، استمعنا الى قائمة رائعة من المتحدثين الراغبين في ابداء آرائهم النهائية عن أسباب انحسار الأمور الى هذه الدرجة من سوء خلال هذه الأسابيع .

والواقع ان هناك الكثير جدا من العبارات السلبية التي تقال عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . ولكنني أشعر حقا ان من المهم التشديد على انه كان يمكن التنبؤ مقدما بمعظم ما حدث وما لم يحدث . ولنذكر ان الدورة الاستثنائية الأولى احتاجت ، منذ اربع سنوات ، الى ستة اسابيع من العمل في ظل توتر عنيف كاد يصل الى نقطة الانهيار ، لتخرج في آخر المطاف باعتماد الوثيقة الختامية التي قيل عنها ، بكل حق ، انها ذات أهمية تاريخية . حدث هذا في وقت كانت فيه العلاقات الدولية والعلاقات بين الدولتين العظميين على وجه أخص ، أفضل مما هي عليه الآن بما لا حد له . أما الدورة الاستثنائية الثانية ، فقد كان امامها مهمة ان تدبر ، في فترة خمسة أسابيع ، أمر النجاح في معالجة قضيتين رئيسيتين تبلغان من الجسامة وتتضمنان من العناصر المثيرة للجدل التي تم التداول والتفاوض بشأنها طوال سنوات ، درجة تستلزم قدرا لا يمكن تصديقه من اليقين والثقة وحسن النية للقيام بتلك المهمة . ونعترف جميعا ان تحقيق ذلك في ظل الظروف السائدة ليس يمثل تلك السهولة . وكانت المهمة المطروحة أمام الدورة الاستثنائية شبيهة برجاء توجيهه الأمم المتحدة الى الدولتين العظميين بأن تغمرنا مفاهيمها الاستراتيجية الرئيسية بين عشية وضحاها .

وهكذا ، فان المتطلبات الضرورية للوصول الى أبعد من الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ لم تتوفر وهذا كل ما في الأمر . ولكن هناك ، في رأيي ، أربعة اشياء تحققت في الدورة الاستثنائية الثانية .

أولاً ، ان الدورة اعتدت فعلا ، بتوافق الآراء ، وثيقة ختامية ، تتضمن عشر فقرات من الاستنتاجات السياسية بوصفها جزءا ختامي .

ثانيا ، انها اعتدت مبادئ توجيهية للحملة العالمية لنزع السلاح التي شنت رسميا في الجلسة الافتتاحية للدورة .

ثالثا ، انها تصرفت كعامل حفاز على قيام واحدة من أربع تظاهرات الحركات الشعبية الحرة التي وقعت عليها الأعين حتى الآن ، لا في نيويورك وحدها ولكن في أي مكان يمكن فيه التعبير عن الرأي بحرية .

رابعا ، انها ضمنت مواصلة النظر في البنود الموجودة في جدول أعمالها عن طريق إحالتها الى دورة الجمعية العامة العادية القادمة ، وعند الاقتضاء ، الى دورات تاليسية . ولم يتم في النهاية وأد أية مقترحات في مهددا .

واسمحوا لي بابداء كلمات اضافية قليلة عن بعض هذه الانجازات .

ان وثيقة الاختتام ليست وثيقة رديئة . بل على العكس فهي ، في ظل هذه الظروف ، وثيقة جيدة جدا . انها تروى احداث السنوات الأربع الماضية بعبارات سياسية واضحة . كما انها تتضمن ، فضلا عن ذلك ، عددا من البيانات السياسية اعتدت بتوافق الآراء عن قضايا كانت حتى اللحظة الأخيرة موضع اخذ ورد عنيفين من جانب الدول الرئيسية عسكريا . والأهم من ذلك ، مع اعتبار الدلائل على تراخي بعض هذه الدول في التمسك بالوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ ، هو ان جميع الدول الأعضاء اكدت من جديد دون لبس وبالأجمل سرعان هذه الوثيقة ، كما اعادت تأكيد تعهد ما باحترام الأولويات في مفاوضات نزع السلاح التي ينص عليها برنامج العمل الوارد في تلك الوثيقة .

ومن أبلغ الأسف انه سيتعين علي العودة الى التحدث بعبارات يطلوها الأس عن هذه النقطة بالذات بعد دقائق قليلة . وذلك مرده شيء اصبح شديد الوضوح خلال الأسابيع الخمسة للدورة الاستثنائية الثانية وان لم يكن في الواقع ظاهرة جديدة . وسوف اتناول بايجاز هذه المسألة لكونها ، دون أي شك ، السبب الرئيسي الذي يقف وراء اخفاقنا المتكرر حتى الآن في اجراء مفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح . ان ما أرمي اليه ، كما يمكن لأي كان أن يخمن ، هو موقف الدول العظمى من هذه المفاوضات ، وهي الدول التي — من خلال سياسات الهممال والتعويق — قد سدت السبل لسنوات امام احراز أي تقدم ، الدول التي تفضل اجراء محادثات ثنائية سرية خلف ابواب مغلقة ، متكرة على هذه الهيئة المتعددة الأطراف حق وامكانية التفاوض على بنود الأولوية العليا في جدول أعمالها ، الدول التي لا تقيم أي اعتبار لقرارات الأمم المتحدة الملزمة سياسيا ، وان لم تكن ملزمة قانونيا ، بالدول التي تمارس بتصرفاتها تلك غطرستها تجاه العالم من حولها .

ان ما حدث — وما لم يحدث — حتى الآن في مجال مفاوضات نزع السلاح في العصر النووي هو بالنسبة الي دليل على افتقار هذه الدول الى البصيرة النافذة والى ملكة التخيل . وكمثال صغير على هذا الدليل سوف اقتبس جملة واحدة من الرسالة التي بعث بها الرئيس ريغان الى الجنرال راوني ، رئيس وفد الولايات المتحدة الى محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية في " ستارت " التي افتتحت في ٢٩ حزيران / يونيو هنا في جنيف :

" ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، بوصفهما الدولتين النوويتين العظميين في العالم ، هما الوصيتان على البشرية في المهمة الكبرى لانها تهدد بتهدد الترسانات النووية وتحويلها الى وسائل تتعهد احلال السلم "

وأود القول بكل صراحة ان غالبية شعوب هذه الأرض، اذا حكمت على هاتين الدولتين بأدائهما حتى الآن ، وهو أداء متم برفع عجلة سباق التسلح النووي ، فانها تحس بارتباب خطر في هاتين اللتين عيتتا نفسيهما " وصيتين على البشرية " . ان لنا الحق في أن نكون شركاء على قدم المساواة لسببين :

١- ان الدول الحائزة للأسلحة النووية أظهرت انها غير قادرة على تحرير نفسها من موقف ينطوي على معضلة أدبية وسياسية تستعصي على الحل .

٢- ان جميع الدول ، حائزة او غير حائزة للأسلحة النووية ، ومنحازة عسكريا او حيادية او غير منحازة ، تشاطر في المصير المشترك المتعرض لا مكانية حدوث محرقة نووية .

وأمام سلسلة احداث مضت شهدناها طوال السنين ، وفي وقت أقرب عهدا ، في الدورة الاستثنائية الثانية ، من سياسات معرقله ترسمها الدولتان العظميان ، فاني لم أتمكن من تصديق انني عندما سمعت مندوب الولايات المتحدة في آخر يوم من الدورة يقول :

" ان الولايات المتحدة فخورة بسجلها في نزع السلاح "

ولا يعني ايضا الا عدم الاتفاق مع سفير الاتحاد السوفياتي لدى الأمم المتحدة عند ما تحدث ، في نفس المناسبة ، عن نهج وفود البلدان الاشتراكية البناء ، ثم أضاف قائلا ان مواقفها تتماشى مع آمال الغالبية الساحقة من دول العالم وشعوبه . ان العبرة لدى تقييم أوجه أداء الدولتين العظميين ستكون ، ولا شك ، بالأفعال لا بالأقوال . وان أفعال الاتحاد السوفياتي تشهد ضد أقوال الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة .

والمثال الساطع على تصلب الدولتين العظميين في رأيهما ، في هذه الحالة بالذات ولا سيما الولايات المتحدة ، تساعدنا في ذلك المملكة المتحدة ، هو بالطبع السلوك الذي اتخذناه قبل الدورة الاستثنائية وأثناءها وبعدها ، من مسألة عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، التي تعتبر بحق القضية الرئيسية لنزع السلاح النووي ومن ثم بند الأولوية العليا في جدول أعمالنا . ولهذا القضية الرئيسية ، كما نعلم جميعا ، تاريخ فاجع . كما ان جميع الجهود التي بذلت حتى الآن للبدء في مفاوضات حقيقية ذهبت هباء . وفي الدورة الاستثنائية الثانية ايضا ، استمرت المقاومة ، لسد السبل امام محاولات اعتماد النصوص التي جرى تخفيضها الى مجرد الحد الأدنى . ان ملاحظات الاستخفاف التي أبدت في تلك المناسبة ، بعدى الفائدة من عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب من جانب الدول التي تقاوم عقدتها قد تدعونا الى التساؤل عن جدية اتفاقها مؤخرا على الشروع بمحادثات للحظر الشامل للتجارب داخل فريق عامل منبثق عن هذه اللجنة .

ومما يجدر التذكير به ايضا ، ولا شك ، أن هذه الدول نفسها انضمت ، لدى انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية ، الى المقرر الذي نال التوافق في الآراء على اعتماد وثيقة الاختتام التي تنص في الفقرة ٦٢ منها على ما يلي :

" وقد شجح الجمعية العامة تأكيد جميع الدول الأعضاء من جديد تأكيداً جلياً ومطلقاً لسريان الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة وكذلك التزامها الرسمي بها وتعهد ما باحترام الأولويات في مفاوضات نزع السلاح كما اتفق عليها في برنامج العمل الوارد في تلك الوثيقة " .

بيد انه منذ اسبوعين ، أي بعد ١٠ أيام من تأييد حكومة ريغان لهذه الوثيقة التي حظيت بتوافق الآراء في الأمم المتحدة ، قررت ، وبعد ١٩ عاماً من اعتماد معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، عدم استئناف المفاوضات الثلاثية للحظر الشامل للتجارب . وذلك نهاً خطيراً . لا لأننا بحاجة ماسة الى المحادثات الثلاثية ، وهي التي كانت على أي حال مجرد تمهيد لا إجراء مفاوضات متعددة الأطراف داخل هذه الهيئة حول بندنا ذي الأولوية القصوى ، ولكن لأن معنى قرار الولايات المتحدة هو - فيما يبدو - تأجيل أي نظر جدي في عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب الى مستقبل بعيد .

ولعله لا ينبغي لنا ان نفاجاً ، بعد ان تم اشعارنا مقدماً ، على سبيل المثال فسي الخطاب التذكاري الذي ألقاه الدكتور يوجين روستو ، مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة ، يوم ٩ شباط / فبراير ، في هذه القاعة بالذات ، حيث ذكر بعد ذلك أن استصواب فرض حظر على التجارب في آخر المطاف لم يكن موضع جدل وان " فرض حظر شامل على إجراء التجارب النووية يبقى عنصراً واحداً في طائفة كبيرة من أهداف الولايات المتحدة الطويلة الأجل في تحديد الأسلحة " . ولكنه مضى الى قول شيء أكثر مدعاة الى الذهول ، وأذكر ما قاله بالنص :

" يجب ان ينظر الى التحديدات في إجراء التجارب ضمن اطار الطائفة الكبيرة من القضايا النووية " .

كيف يتأتى لجمال الحظر الشامل للتجارب في " الطائفة الكبيرة من القضايا النووية " أن يتوافق مع ما للولايات المتحدة من تعهدات ملزمة قانوناً بعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، وردت في الفقرة الثانية من ديباجة معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ ، حيث تعهدت الأطراف بالسعي الى تحقيق " التوقف عن مواصلة جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية الى الأبد " وهو تعهد جرى تأكيده في معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ ؟

ليس في هذه الوثائق الملزمة قانوناً ، التي وقعتها الولايات المتحدة وصدقت عليها ما يربط بين معاهدة الحظر الشامل للتجارب و" الطائفة الكبيرة من القضايا النووية " . بل على العكس ، فان عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب هو مما يتعين التماسه صراحة ، كما قبيل ، بشكل موضوعي مجرد . والولايات المتحدة لم تبطل هذه الفقرات الواردة في الديباجة . فهبل يجب علينا ، والحالة هذه ، أن نستنتج من تصرف الولايات المتحدة مؤخراً انها لا تريد عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، وأنها من خلال مواصلة إجراء التجارب النووية تهدف الى مواصلة سباق التسلح النووي الفتاك ؟ ولكن هل الولايات المتحدة مستعدة الآن لمواجهة وضع تكون المتهمة فيه بانتهاك تعهدات دولية ملزمة قانوناً دخلت فيها بمحض حريتها ؟ عندما قدمت هذه الالتزامات عام ١٩٦٣ ، من خلال تصويت مجلس الشيوخ على تصديق معاهدة الحظر الجزئي للتجارب بأغلبية ٨٠ صوتاً ضد ١٩ صوتاً ، قال ايفريت م . ديركسن الزعيم الجمهوري الراحل في مجلس الشيوخ :

"لم استسخ أن يكتب على شاهد قبري : ' لقد عرف ما جرى في هيروشيما ،
ولكنه لم يخط الخطوة الأولى " .

ويبدو ان الخطوة التالية لن تكون الا في المستقبل البعيد . ترى ماذا سيكتب على شواهد
قبور أولئك المسؤولين عن هذا الواقع المؤسف ؟

ثمة ، بالطبع ، اعتبارات سياسية عملية ايضا يتعين ان تديها الولايات المتحدة ، تتمثل
برفضها السافر قبول اجراء مجموعة كاملة من المفاوضات المتعددة الأطراف لعقد معاهدة للحظر
الشامل للتجارب . وينبغي لهذه الدولة العظمى أن تدرك تسارع المعارضة المتصاعدة والضاربة
في أوساط الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بعرقلة نتج
السلح النووي حسبما تنص عليه المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار . فماذا سيحدث في
المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار عام ١٩٨٥ ، اى بعد ثلاث سنوات من الآن ،
اذا لم يكن لدينا حتى ذلك الوقت معاهدة للحظر الشامل للتجارب تم التفاوض بشأنها تفاوضا
متعدد الأطراف ؟ هل تجازف الولايات المتحدة بتعرض معاهدة عدم الانتشار الى انهيار ،
وهي الحاجز الوحيد رغم عيوبه الذي يملكه المجتمع الدولي ضد الانتشار الأفقي للأسلحة النووية ؟

كلا ، لا ينبغي لنا ان نفاجأ من قرار الرئيس ريغان الذي اتخذه منذ اسبوعين ، فلقد
تلقينا انذارات مبكرة . ولكن ما يؤسفنا ويصدنا بشدة انما هو اتخاذ بعد الدورة الاستثنائية
الثانية ، بعد اعادة التأكيد على سريان الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى . بيد أن
الولايات المتحدة ، عقب هذا الاجراء الجديد من الاستخفاف المزرى بقرارات اتخذت بتوافق
الآراء في الأمم المتحدة ، تزود خصمها الرئيسي بذخيرة زهيدة الثمن . انها تجعل تحرك تلك
الدولة الخصم على المسرح الدولي أسهل مما تدعو الضرورة اليه .

واسمحوا لي أن اذكر بشكل قاطع ان معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، طبقا لسياسة
السويد الثابتة ، تحتفظ بالنسبة اليها بكامل أهميتها سواء بوصفها وسيلة لابطاء أو وقف انتشار
الأسلحة النووية أو كبرهان على ما للدول النووية من مصلحة ممكنة في أن تستهل في آخر الأمر حقبة
من التقييد النووي المتبادل .

كذلك يبقى من رأينا ان الهدف هو ، ويجب أن يكون ، تحقيق حظر كامل على التجارب
غير محدود الأمد . وعلى الرغم من أننا نؤيد ما يجب أن يدعى وقفا اختاريا في هذا الصدد ،
اى ، فرض حظر على التجارب ذي أمد محدود ، فاننا نعتبره مجرد صك لتشجيع المفاوضة على
معاهدة دائمة للحظر الشامل للتجارب في ظل تحقق دولي صارم . واسمحوا لي في هذا الصدد
بالتشديد على أن السويد لا تعتقد في اضافة الصفة الدولية على معاهدة لحظر تجارب " العتبة "
او معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية من النوع المعقود عام ١٩٧٤ دون أن يصدق
عليها حتى الآن لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفياتي . فلا يمكن لهذه المعاهدة ان تقيد
اى انتشار افقي للأسلحة النووية يخشى حدوثه ، كما انها لا تهتم كثيرا الدول المتقدمة نوويا
التي بوسعها - وربما لوقت طويل - اضافة الشرعية على مواصلة تطوير الأسلحة النووية تطويرا
مكثفا في اطار " العتبة " السخية المسموح بها . وقد ترقى الى ان تكون بعثابة ستارة أخسرى
من الدخان تجرى وراءها التجارب بشكل غير محدود . اني أقول هذا بنوع من التشديد لما أفهمه
من أن بادرة الرئيس ريغان يقصد بها السعى لاجراء تغييرات في تلك المعاهدة بغية الاستزادة

من تعزيز الحماية ضد انتهاك حدودها • ولا يفيد هذا الا في غرض اضافة بعض الحماس على السعي الى اتخاذ بعض تدابير تحديد الأسلحة بينما لن يكون هناك في الحقيقة اى شيء من هذا القبيل •

ان الفريق العامل الذى تم انشاؤه ينبغي أن يستخدم الى اقصى مدى ممكن في تقصي جميع الجوانب ذات الصلة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب • وينبغي ان يقر في ذهن لجنة نزع السلاح ان مهمة فريق خبراء الظواهر الاهتزازية سوف تساعد في نواح هامة أنشطة الفريق العامل وتعززها • واستأذن ، في هذا الصدد ، للتأكيد ايضا على أن من المستحسن السماح للفريق العامل بالنظر في أحدث النتائج من مناهج استقاء وتحليل البيانات وتقديم التقارير عنها وبأن يوسع من امكانياته لتفحص المزيد من طرق التحقق من حظر يفرض على التجارب ، كأن يكون ذلك من خلال كشف النشاط الاشعاعي الحيوى وقياسه •

وعندما تبدأ أعمال الفريق العامل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب وبالتكشف ، تتوى السويد ان تقوم في لحظة مناسبة باعادة تقديم أجزاء مناسبة من مشروعها لعام ١٩٧٧ الخاص بنص معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، مشفوعة بأجزاء جديدة تراعي التطورات التي حدثت منذ ذلك الوقت والتعليقات الهداة في الفريق العامل بحيث توفر مرة ثانية للجنة مشروعاً كاملاً ومعاصراً لنص معاهدة للحظر الشامل للتجارب •

ان قصر هذه الدورة للجنة نزع السلاح يحتمل أن لا يسمح باحراز الا تقدم محدود في البند الآخر ذى الأولوية العالية الخاص بالأسلحة الكيميائية والذي تم بشأنه انجاز قدر كبير من العمل المفيد خلال العامين الماضيين • ويقدر ما كانت هناك حاجة الى بادرات سياسية جديدة فقد لاحظنا باهتمام كبير المجلد الذى قدمه الاتحاد السوفياتي الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والخاص بمشروع اتفاقية •

ونظرا لما يبدو من أنه يتضمن أو يعكس عددا من المعالم التي ناقشتها هذه اللجنة ، فاننا نأمل ان يمثل ارادة حقيقية في التفاوض على القضايا الصعبة وأن لا يكون المقصود منه مجرد الرد على بعض التصرفات التي قامت بها الدولة العظمى الأخرى في ميدان الأسلحة الكيميائية • واننا نتطلع الى مناقشة هذه المسائل بدرجة اكبر من التفصيل في الفريق العامل للأسلحة الكيميائية •

ويبدو ميدان الأسلحة الكيميائية لوفدى على أنه مجال للتفاوض لا يزال يؤمل فيه الوصول الى اتفاق مهما كان في جوهره معقداً ، ويجب ان تستفيد اللجنة وفريقها العامل من هذه الفرصة استفادة كاملة • وغني عن القول أنها ستعال التعاون الفعال من جانب الدولتين العظميين لا في اللجنة فقط بل وايضا من خلال استئناف مفاوضاتها الثنائية • ونحن من جانبنا مستعدون لبذل اى جهد للاسهام في ايجاد حل للمشاكل المتعلقة • واننا لن نعترض ، ضمن أمور أخرى ، على مواصلة الأعمال خارج فترة العمل المحددة للجنة ، اذا بدا ذلك مستحسناً لاحراز تقدم حاسم •

ويقودني هذا الى قول بضع كلمات عن اجراءات وأنشطة لجنة نزع السلاح التي أعيد التأكيد على انها الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح • ان السويد لا تعتقد انه ينبغي لنا السماح لأى مناقشة عن هذا الأمر بالتطور الى مداولة اجرائية كبرى ، قد تحرم اللجنة

من كثير من وقتها التفاوضي الثمين • ومن جهة أخرى ، سيكون من العبث الانكار بأن من الممكن أحداث بعض التحسينات والتغييرات من خلال المشاورات غير الرسمية • وعند هذه النقطة ، استأذن في ابداء التعليقات الموجزة التالية •

تساورنا بعض الشكوك من جعل هذه البيئة محفلا تفاوضيا دائما على مدار العام • ذلك ان مجرد العبء الحالي للجنة يرهق قدرة بلد متطور ومتقدم تقنيا كبلدي • ان اجراء مزيد من التوسيع في جدول العمل وبرامجه من شأنه على الأرجح اجتهاد الوفود الصغيرة بأكثر من طاقتها • ولن يكون ذلك الا في صالح تلك الدول الكبرى أو مجموعات الدول التي احبانا ما يكون اهتمامها المخلص بنزع السلاح موضع شك •

ولكن هناك مجالا ، كما ذكرت ، لتحسين كفاءة أعمالنا • وهكذا ، فان استخدام جلسات عامة للقاء بيانات عامة معادة هو أمر يمكن أن يكون محل تساؤل • وينبغي وضع أولويات أدق للوقت المخصص للأفرقة العاملة • وبينما سيكون من المستصوب جدا توفير جلسات اضافية لمفاوضات الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب وربما للفضاء الخارجي أيضا ، فانه ينبغي لنا ان نحدد نوعا ما من الوقت المخصص لبعض الأفرقة العاملة الأخرى ، لا لأن القضايا الأخرى التي تعالجها ثانوية الأهمية بحد ذاتها بل لأن من غير المرجح ان يكتب لها الترخض عن نتائج ما لم يحدث تغيير في الارادات وفي الأذهان • وهذا أمر يمكن التحقق منه في حينه من خلال المفاوضات غير الرسمية •

واسمحوا لي ايضا بالتذكير برأي السويد الثابت ، الذي نشاطر فيه كثيرا غيرنا من اعضاء مجموعة ال ٢١ ، بأن قاعدة التوافق في الآراء في اللجنة أمر لا ينبغي السماح باسائة استخدامهم بعد الآن في المسائل الاجرائية ، كما حدث في الحبلولة دون انشاء افرقة عاملة التمت انشاءها غالبية كبيرة من اعضاء اللجنة •

لقد قيل الكثير وستعين قول الكثير عن حتمية الحاجة الى اجراء تغيير في الارادات وفي الاذهان ، أولا وقبل كل شيء فيما يتعلق بالدول الرئيسية عسكريا • لقد انتظرنا طويلا حدوث ذلك التغيير • وهناك عدد منا راوده الأمل حقا في الفترة الآخيرة ، لا بسبب ظهور أية علائم على حدوث مثل هذا التغيير ، بل لظهور قوة سياسية جديدة ، يؤمل أن يكون لها شأنها وهي حدة استيقاظ الوعي العام بالأخطار الهائلة التي يتعرض لها هذا الجيل والأجيال المقبلة ، اذا سمحنا لقادة العالم بمواصله سبيلهم الحالي • وبالنسبة لعدد متزايد من الناس ، عدد يتزايد بسرعة ، فان القضية تخيرت من كونها قضية ردع ، قضية توازن عسكري ، قضية شعور بالنقص أو بالفوق لتصبح قضية بقاء • انها قضية ادراك سريع التزايد بط هو السلاح النووي في الواقع • وللمرة الأولى منذ عام ١٩٦٢ ، عندما نشر هيرمان كاهن كتابه المعروف ، والناس في تفكير حول ما لا يمكن تصوره • وأحد الأسباب لذلك : انهم فهموا فجأة انه لا بد لهم من ان يفعلوا ذلك ، لأن القادة العسكريين والسياسيين ، بتحدثهم عن " هجمات نووية مضادة يمكن التحكم فيها " وعن " فترات من النزاع المرسوم " جعلوا غير الوارد واردا ، أي ان تصبح الأسلحة النووية ممكنة الاستخدام ، بمنطق المذاهب النووية • ويعرف الناس انه يتعين وقف هذا الاتجاه عند حده في سبيل البقاء •

ان حركات السلم القوية ذات القاعدة الشعبية العريضة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، وهي ما سماه جورج كينان مؤخرا أكبر ظاهرة ملغمة للنظر في أوائل الثمانينات ، أصبح لها الآن تأثيرها الفعلي على الأحداث • فقد كان لها حضورها اثناء الدورة الاستثنائية الثانية ، وكانت انشطتها خلال هذه الأسابيع أربع من ان يكون بوسع أى كان ان يتوقع • وما من أحد شارك ، كما فعلت ، في التظاهرة الجماهيرية المنظمة والسلمية والمرحة التي قام بها في ١٢ حزيران / يونيه ٨٠٠٠٠٠ شخص لنصرة نزع السلاح والسلم ، سيمحي من ذاكرته الدور الذي يمكن ان يلعبه وبواصل لعبه المواطنين المهتمين بالكفاح من أجل النصفه والاحترام والعلاقات السلمية فيما بين الأمم • وان ما سماه البعض اخفاقا كثيرا للدورة الاستثنائية الثانية يجب ان لا يسمح له أبدا بأن يلقي بظله على حاجة جميع الناس العاسة الى حسن النية لتشكيل جمهور دولي مؤيد لنزع السلاح والى توحيد القوى لانشاء عالم آمن يعيش في سلام ، وجعل أحوال البشر أفضل مما هي عليه في كل مكان •

ان انقاذ البشرية من أخطار الفناء الراهنة هي مهمة رجال ونساء هذا الجبل • ومنذ أسابيع قليلة مضت استمعت الى شهادة مؤثرة على هذه المهمة التي لا تقاوم من قسيس كاثوليكي رومي معروف ، هو حضرة الأب تيودور هيزبورغ • قال :

" مرت بتجربة أشبه ما تكون بالدخول في مذهب ديني • كنت لثلاثين عاما مستغرقا بعمق في محاولة انشاء عالم أفضل ، في وجه الفقر المدقع في آسيا ، وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، أعمل على تخفيف الجوع في العالم وأقف في وجه الحرمان من حقوق الانسان داخل الوطن وخارجه ، عاملا ضد الامراض الاستوائية التي تصيب مئات الملايين من البشر ، ضد الأمية ومن أجل التعلم ••• وفجأة تذكرت وكأني لم أعرف ذلك الا في تلك اللحظة — اننا اذا لم نقم بازالة الخطر النووي ، فستكون جميع هذه المشاكل غير ذات موضع لأنه لن يبقى على وجه الأرض أى من ابناء البشري تكون لهم مشاكل " •

وعند ما يستيقظ نفس هذا الوعي من غفوته في جميع أرجاء العالم فلن يكون هناك اى زعيم سياسي ، في أى دولة رئسية عسكريا ، يمكنه ان يصد أمامه • وسيكون نزع السلاح الفكرة التي أن أو ان تنفيذها •

الرئيس : أشكر مثلة السويد على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها الى

الرئاسة •

وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم • فهل يرغب أى وفد آخر في الكلام •

قبل رفع هذه الجلسة العامة والدعوة الى انعقاد اجتماع غير رسمي للجنة ، أود اعسلام الأعضاء بأن الأمانة عممت هذا اليوم الوثيقة CD/INF.1/Rev.7 وعنوانها " معلومات أساسية للوفود بشأن ترتيبات الاجتماعات والوثائق " • وستعقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح يوم الخميس ٥ آب / اغسطس، الساعة ١٠/٣٠ •

ترفع الجلسة •

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٠٠